



الجلسة العامة ٤٣

الاثنين، ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، الساعة ١٠/٣٠، نيويورك

الرئيس: الأونرابل جوليان روبرت هنت (سانت لوسيا)

إن وضع حد لتفشي فيروس نقص المناعة البشرية/

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٤٥.

الإيدز والإصابة بداء الملاريا وغيرها من الأمراض الرئيسية وعكس اتجاههما بحلول العام ٢٠١٥ يمثلان أحد الأهداف الإنمائية التي تم النص عليها في إعلان الألفية. ومن أجل بلوغ هذا الهدف فإن المجتمع الدولي بحاجة إلى إيلاء مزيد من الاهتمام لبناء القدرات في مجال الصحة العامة على الصعيد العالمي. وتفشي المتلازمة التنفسية الحادة الوخيمة (سارز) في بعض البلدان والمناطق في النصف الأول من هذا العام أظهر مرة أخرى أن موضوع الصحة العامة قد أصبح مسألة عالمية تتطلب تعاوننا عالميا. ولا يمكن إيجاد أساس صلب للتنمية والرخاء في جميع البلدان إلا من خلال تعزيز قدرة المجتمع الدولي على مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا وغيرها من الأمراض المعدية وتعزيز بناء القدرات الوطنية في مجال الصحة العامة. ومع مراعاة ذلك، فإن وفد الصين قد أخذ المبادرة بتقديم مشروع القرار المعنون "تعزيز بناء القدرات في مجال الصحة العامة على الصعيد العالمي".

البند ٦٠ من جدول الأعمال (تابع)

متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية

مشروع القرار (A/58/L.5)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): يذكر الأعضاء أن الجمعية العامة عقدت مناقشتها بشأن هذا البند من جدول الأعمال إضافة إلى البند ١٠ من جدول الأعمال في الجلسات العامة ٢٣ إلى ٢٧ المعقودة بتاريخ ٦ و ٧ و ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣. وفيما يتعلق بهذا البند معروض على الجمعية العامة مشروع قرار صدر بوصفه الوثيقة A/58/L.5.

أعطى الكلمة لممثل الصين كي يعرض مشروع

القرار A/58/L.5.

السيد وانغ غوانغيا (الصين) (تكلم بالصينية):

أتشرف بأن أعرض مشروع القرار A/58/L.5 المعنون "تعزيز بناء القدرات في مجال الصحة العامة على الصعيد العالمي" وذلك في إطار البند ٦٠ من جدول الأعمال.

إن العناصر الرئيسية لمشروع القرار هذا تتضمن

التذكير بإعلان الألفية الذي اعتمده رؤساء الدول

يتضمن هذا المحاضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحاضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



بشأن مسألة تعزيز بناء القدرات في مجال الصحة العامة ضمن تقريره عن متابعة تنفيذ نتائج مؤتمر قمة الألفية الذي سيقدم إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسين.

وخلال المشاورات حول مشروع القرار هذا، قدمت الوفود العديد من الأفكار البناءة والاقتراحات من أجل زيادة إغناء مشروع القرار وجعله أكثر شمولية. وإنني على ثقة بأن اعتماد مشروع القرار هذا من قبل الجمعية العامة لن يتسبب في جعل الدول الأعضاء تعطي أولوية أكبر لبناء القدرات في مجال الصحة العامة فحسب، بل سيؤدي أيضا إلى اضطلاعها بدور هام في تحقيق الأهداف الإنمائية التي نص عليها إعلان الألفية.

قبل صدور نص القرار، انضمت ١٢٠ دولة إلى مقدمي مشروع القرار هذا. الآن هناك ٢٤ دولة أخرى انضمت إلى المقدمين وهي الأردن، وإستونيا، وإكوادور، وألبانيا، وأوروغواي، وأوزبكستان، وبابوا غينيا الجديدة، وبلغاريا، وبوتان، والبوسنة والهرسك، وتركمانستان، وتركيا، وجمهورية مولدوفا، ورومانيا، وسيشيل، وغابون، وفيجي، وقيرغيزستان، وليختنشتاين، وملديف، وموريتانيا، وموناكو، وناورو، وهايتي. وسمحوا لي أن أعبر بالنيابة عن حكومة الصين، عن شكرنا العميق لجميع تلك البلدان التي أبدت الاهتمام وقدمت الدعم. ونأمل أن يتم اعتماد مشروع القرار هذا بتوافق الآراء.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لممثل المغرب الذي سيتكلم بالنيابة عن مجموعة ال ٧٧ والصين.

السيد عروشي (المغرب) (تكلم بالانكليزية): أود بالنيابة عن مجموعة ال ٧٧ أن أشكر وفد الصين على عرضه مشروع القرار هذا المهم جدا حول تعزيز بناء القدرات في مجال الصحة العامة على الصعيد الدولي. نحن نؤيد هذه المبادرة تأييدا كاملا حيث أنها ستساعد المجتمع الدولي على

والحكومات في مؤتمر قمة الألفية والأهداف الإنمائية الواردة فيه، لا سيما الأهداف الإنمائية المتصلة بالصحة؛ والتسليم بأن عولمة التجارة وتزايد الأسفار الدولية قد أديا إلى زيادة خطر الانتشار السريع للأمراض المعدية مما يطرح تحديات جديدة في مجال الصحة العامة؛ والملاحظة بقلق ما تخلفه الأمراض المعدية والأوبئة الرئيسية من أثر وخيم على البشرية ولا سيما وطأة ذلك على البلدان النامية؛ والترحيب بالنجاح الحالي الذي تحققه البلدان المتضررة من المتلازمة التنفسية الحادة الوخيمة (سارز)؛ والتأكيد على الحاجة إلى مزيد من التعاون الدولي والإقليمي للتصدي للتحديات الجديدة والقائمة في مجال الصحة العامة؛ والترحيب بالجهود التي تبذلها منظمة الصحة العالمية مع هيئات أخرى تابعة للأمم المتحدة، بالإضافة إلى القطاع الخاص والمجتمع المدني بهدف تعزيز بناء القدرات في مجال الصحة العامة على الصعيد العالمي وتعزيز الصحة العامة على المستوى القطري.

وفي المنطوق، يحث المشروع الدول الأعضاء على زيادة إدماج اهتمامات الصحة العامة في استراتيجياتها الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحسين نظمها المتعلقة بالصحة العامة باستمرار؛ ويناشد الدول الأعضاء والمجتمع الدولي زيادة توعية عموم الناس بالممارسات السليمة في مجال الصحة العامة، بما في ذلك عن طريق التعليم ووسائل الإعلام الجماهيري؛ ويدعو إلى تحسين نظم التأهب والاستجابة في مجال الصحة العامة على الصعيد الدولي، بما في ذلك نظم الوقاية من الأمراض المعدية ورصدها؛ ويدعو اللجان الإقليمية الاجتماعية والاقتصادية إلى التعاون الوثيق مع الدول الأعضاء في بناء قدراتها في مجال الصحة العامة؛ ويشجع وكالات الأمم المتحدة، وهيئاتها وصناديقها وبرامجها على أن تواصل معالجة شواغل الصحة العامة ضمن أنشطتها وبرامجها الإنمائية وتقديم دعم فعلي لبناء القدرات في مجال الصحة العامة؛ ويطلب إلى الأمين العام أن يدرج ملاحظات

لا يركز على جانب واحد بمفرده في مجال الصحة العامة، بل يوجه اهتمام المجتمع الدولي إلى تعزيز الخدمات الاجتماعية للصحة العامة بوصفها الآلية الأساسية في هذا المجال. وثمة تركيز كبير فيه على تحسين نظم الوقاية، ورصد الأمراض المعدية، وإقامة شراكات تضم حكومات ومنظمات ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة، ومؤسسات مالية دولية، فضلا عن القطاع الخاص وممثلين آخرين للمجتمع المدني.

ونود أن نعبر عن سعادتنا بنجاح زملائنا في وفد الصين في التوصل إلى اتفاق بشأن مشروع القرار. ويدل على هذا النجاح العدد الكبير لمقدمي هذه الوثيقة. ونأمل أن يعتمد المشروع بتوافق الآراء، ونعتقد أن اتخاذ هذا القرار سيعطي زحما إضافيا للتعاون الدولي في تنفيذ مهمات الصحة العامة والتنمية المستدامة.

السيد كارديسو (البرازيل) (تكلم بالانكليزية): أود أن أقدم بالتهاني إلى الوفد الصيني على هذه المبادرة المناسبة والهامة. ويسعد البرازيل أنها كانت من أوائل المقدمين لمشروع القرار منذ المراحل الأولى للمشاورات.

ونلاحظ بسرور أن من بين المسائل الهامة الكثيرة في مشروع القرار (A/58/L.5) الإشارة إلى القرار الأخير للمجلس العام لمنظمة التجارة العالمية بشأن تنفيذ الفقرة ٦ من إعلان الدوحة المتعلقة بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة والصحة العامة. وهذا قرار منقذ للأرواح من حيث أنه يمكّن البلدان الأفقر من معالجة الأمراض التي تفتك بشعوبها. فالأغلبية العظمى للناس الذين يعانون من الأمراض المعدية كمرض الإيدز هم من سكان البلدان النامية.

إننا نولي أهمية كبيرة للمسائل المتصلة بالصحة. وفي هذا العام، سنوجه اهتمام اللجنة الثالثة إلى مبادرات كانت لجنة حقوق الإنسان قد اتخذتها بشأن الحق العالمي في التمتع

زيادة تعزيز بناء القدرات في مجال الصحة العامة على الصعيد الدولي. وستساهم هذه المبادرة أيضا في تعزيز تنفيذ أفضل لنتائج مؤتمر قمة الألفية وخاصة في دعم هياكل الصحة العامة الوطنية لمواجهة التحديات الجديدة التي تفرضها الأمراض الفتاكة المنتشرة في كل أنحاء العالم. ونحن نعلم من خلال الدورة الاستثنائية حول فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز أن عدد الأشخاص المصابين قد ارتفع من ٣٦ مليون إلى ٤٠ مليون نسمة، معظمهم في أفريقيا.

ونتطلع إلى أن تتخذ الجمعية العامة قرارا جماعيا يسوده الحماس بخصوص مشروع القرار هذا المهم جدا.

السيد شامانوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): فيما يتعلق بمشروع القرار عن تعزيز بناء القدرات في مجال الصحة العامة على الصعيد العالمي، أود أن أشير إلى ما يلي.

في مفترق الطرق لهذا القرن العشرين والقرن الحادي والعشرين، أصبحت الصحة العامة من أولويات جدول أعمال المجتمع الدولي. وقد انعكس توافق المجتمع الدولي في عدد من الوثائق الأساسية في الفترة الماضية، بما في ذلك إعلان مؤتمر قمة الألفية وخطة التنفيذ لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة. فتحقيق التنمية المستدامة، والقضاء على الفقر، وحماية الصحة العامة، وتعزيز الخدمات الصحية الوطنية، أمور أصبحت ذات أدوار متزايدة الأهمية، أولا كعناصر في تعزيز وتنفيذ هذه الأهداف، وثانيا كمؤشرات للتنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة للمجتمع.

ومن هذا المنطلق، فإننا نعتبر مشروع القرار المقدم من الصين بشأن تعزيز بناء القدرات في مجال الصحة العامة على الصعيد الدولي مشروعا إيجابيا، ونظرا لأننا نشعر بأنه مناسب من حيث توقيتته، فقد كنا من أوائل المقدمين للمشروع. وتكمن الأهمية الرئيسية لمشروع القرار في كونه

قدرات العديد من البلدان النامية. ولذلك، يسعدنا أن نرى في مشروع القرار تأكيداً على أهمية التعاون الدولي النشط في هذا المجال. والتقرير الذي سيقدمه الأمين العام في الدورة القادمة سيساعدنا في عمل المزيد لمعالجة هذه المسألة.

لقد قدمت اللجنة المعنية بالاقتصاد الكلي والصحة في تقريرها للعام ٢٠٠١ نهجاً لهدف التعاون الإنمائي في إعلان الألفية. ونذكر بأن تقدماً متواضعاً قد أحرز في تنفيذ توصيات اللجنة. ويسعدنا أن الهند، وخاصة من خلال قدراتها في إنتاج المستحضرات الصيدلانية، قد استطاعت أن تساهم في هذا المجال. ونأمل أن يشجع مشروع القرار هذا على بذل المزيد من الجهود في الاتجاه الذي اقترحتة اللجنة. ونشارك الصين في الإعراب عن التقدير للروح الإيجابية والبناءة التي سادت المشاورات حول مشروع القرار وتطلع إلى اعتماده بتوافق الآراء.

السيد كومير باخ ميغوين (كوبا) (تكلم بالإسبانية):
أود أن أشارك المتكلمين الآخرين الذين شكروا الوفد الصيني على التقدم بهذه المبادرة، والتي اشترك بلدي في تقديمها منذ عرضها.

لقد اقترح رؤساء دولنا وحكوماتنا المجتمعون هنا، في إعلان مؤتمر قمة الألفية، بأن علينا أن نحسن الحالة الصحية لمواطنينا كأحد الأهداف لتحقيق المزيد من التنمية لشعوبنا.

وفي هذا السياق، تعتقد كوبا أن من الضروري تشجيع التعاون الدولي على الصعيد العالمي في أنشطة تحسين الصحة العامة وتعزيز بناء القدرات في هذا المجال، وخاصة في العالم الثالث. ونعتقد أن مشروع القرار المعنون "تعزيز بناء القدرات في مجال الصحة العامة على الصعيد العالمي" (A/58/L.5) يمثل خطوة أخرى في هذا الاتجاه. وأود أن أؤكد من جديد أن بلدي سيستمر في دعمه لجميع الجهود

بأعلى معايير الصحة البدنية والعقلية وحرية الحصول على الأدوية المتعلقة بالأوبئة مثل الفيروس/الإيدز والملاريا والسل. وإذا كان لنا أن نحقق الأهداف الإنمائية للألفية، وخاصة ما يتعلق منها بالصحة، فيجب أن نثابر في جهود تعزيز بناء القدرات في مجال الصحة العامة على صعيد المجتمع الدولي، وخاصة في البلدان النامية.

السيد نامبيار (الهند) (تكلم بالانكليزية): إن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بخفض وفيات الأطفال، وتحسين صحة الأمهات في مرحلة النفاس، ومكافحة الفيروس/الإيدز والملاريا وغيرها من الأمراض، يتطلب بالضرورة تعزيز بناء القدرات في مجال الصحة العامة على الصعيد الدولي.

وإلى جانب ذلك، فإن سوء الصحة يعيق التنمية الاقتصادية، ويعطل جهود تخفيف الفقر. وبناء القدرات في مجال الصحة العامة يصبح في الحقيقة شرطاً أساسياً للنمو الاقتصادي ولتحقيق الأهداف الإنمائية السبعة الواردة في إعلان الألفية.

إن الهند سعيدة بانضمامها إلى مشروع القرار كأحد مقدميه. ونود أن نشكر الصين على اتخاذها لهذه المبادرة.

وفي سياق الأهداف الإنمائية التي اعتمدها الأمم المتحدة، من المهم أن تسلّم المنظمة أيضاً بالعلاقة الوثيقة بين هذه الأهداف والصحة العامة. فإغفال ذلك سيكون بمثابة نقصان هام في تفاصيل أية استراتيجية قابلة للتطبيق لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

إن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تتحمل المسؤولية الرئيسية عن تعزيز بناء قدراتها في مجال الصحة العامة. ولكن مشروع القرار، مع ذلك، يدرك بأن حجم التحديات الكبيرة قد يجعل هذه المهمة مستعصية على

أعطى هذا طابعا عالميا للمشكلة، فباتت بحاجة إلى تصد عالمي لها.

والأمراض المعدية مثل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والسل، والمalaria قضت على ملايين البشر. وتوقفت تماما عملية التنمية في البلدان المتضررة من تلك الأمراض. ودحرت حالات الأوبئة هذه بآثارها المدمرة عقودا من التقدم والازدهار. ولذلك حازت الصحة العامة على مكان بارز جدا في جدول الأعمال الإنمائي. ويجب أن يسير النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية جنبا إلى جنب، فالاثنتان بحاجة إلى استكمال بعضهما البعض.

وعكس مسار انتشار الأمراض الرئيسية بحلول نهاية عام ٢٠١٥ هو أحد الأهداف الإنمائية الواردة في إعلان الألفية. وفي العام الماضي، تفشى وباء جديد - المتلازمة التنفسية الحادة الوخيمة - في أكثر من ٣٠ بلدا ومنطقة، متسببا في أكثر من ٨٠٠ وفاة وأكثر من ٨٠٠٠ إصابة. وإن تفشي هذا الوباء وانتشاره يشكلان تهديدا لمشاريع الصحة العامة. وحقيقة أن سببه لا يزال غير معروف وتضاعف هذا التهديد. ونحن نشيد بالجهود التي تبذلها الصين وبلدان أخرى متضررة لاتخاذ تدابير فعالة، ليس لمكافحة الوباء فحسب، بل أيضا لوقف انتشاره. ولكن بات من الواضح تماما أنه بدون تعاون دولي فعال لا يمكن التصدي لمثل هذه المشاكل بصورة فعالة.

ويقتضي هذا تعاونا دوليا أوثق على أساس المساواة والاحترام والمنفعة المتبادلين. وهناك حاجة إلى إيلاء اهتمام خاص لإنشاء وتحسين آلية عالمية للاستجابة لحالات الطوارئ. وعلى نحو متزامن، هناك حاجة أيضا إلى تعزيز القدرة على الاستجابة الفعالة لمثل هذه الكوارث الصحية الرئيسية. ولذا فإن منظومة الأمم المتحدة بحاجة إلى النظر في إدراج قضايا الصحة العامة في أنشطتها وبرامجها. وينبغي أن

الدولية في مجال الصحة وفي مكافحة الآفات التي يعاني منها المجتمع الدولي.

السيد ميكرايونثونغ (تايلند) (تكلم بالانكليزية):

يود وفدي أن يتقدم بالشكر إلى وفد الصين على مبادرته الهامة بتقديم مشروع القرار هذا لنظر الجمعية العامة فيه.

إن ظهور أوبئة جديدة في القرن الحادي والعشرين يستدعي العمل الجماعي من قبل المجتمع الدولي على أساس المسؤولية المشتركة. وقد استضافت تايلند الاجتماع الخاص لزعماء رابطة أمم جنوب شرقي آسيا والصين في بانغكوك في نيسان/أبريل ٢٠٠٣، لبلورة إرادة سياسية حازمة، ولتعزيز التعاون في احتواء متلازمة التهاب الجهاز التنفسي الحاد (سارز).

ولقد أثبت النجاح في مكافحة المتلازمة التنفسية الحادة الوخيمة أن التعاون الإقليمي والدولي حيوي في التصدي للخطر المشترك الناجم عن الأمراض المعدية. وفي هذا الصدد، تشارك تايلند مع بلدان أخرى في تقديم مشروع القرار هذا وتتطلع إلى اعتماده بتوافق الآراء. ويعتقد وفدي أن اعتماد مشروع القرار هذا سيفضي إلى تعزيز كبير لبناء القدرات في مجال الصحة العامة على الصعيد العالمي. وهذا أمر حاسم لتعزيز القدرة العالمية على احتواء هذا الخطر المشترك لشعوبنا.

السيد اندرابي (باكستان) (تكلم بالانكليزية): إن

أحد أكبر التحديات التي تواجهها البشرية في القرن الحادي والعشرين هو انتشار الأمراض المعدية، الناشئة والعائدة إلى الظهور على حد سواء. ورغم أن المصادر المحددة للعديد من الأمراض الجديدة لا تزال قيد البحث، إلا أن ظاهرة العولمة - وهي الاتصال الأوثق بين الشعوب - قد سمحت بزيادة كبيرة في انتقال العوامل المعدية عبر الحدود. ولقد

البند ٥٥ و ٥٧ و ٥٨ و ٥٩ من جدول الأعمال
تنشيط أعمال الجمعية العامة

إصلاح الأمم المتحدة: التدابير والمقترحات

إعادة تشكيل الأمم المتحدة وتنشيطها في الميدانين
الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما

تعزيز منظومة الأمم المتحدة

تقارير الأمين العام (A/57/786)

و A/58/175 و A/58/351 و A/58/382 و A/58/395

و (A/58/395/Corr.1)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): لعل الأعضاء يتذكرون

أنه في الجلسة العامة التسعين للدورة السابعة والخمسين، التي عقدت في ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٣، قررت الجمعية العامة إرجاء النظر في تقرير الأمين العام المعنون "تعزيز الأمم المتحدة: برنامج لإجراء المزيد من التغييرات: الاستعراض الحكومي الدولي للخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية" (A/57/786) إلى الدورة الثامنة والخمسين للجمعية العامة، في إطار البند المعنون "تعزيز منظومة الأمم المتحدة".

وتبدأ الجمعية العامة هذا الصباح مناقشة مجموعة من بنود الإصلاح. وسينصب الاهتمام بصفة خاصة على البند ٥٥ من جدول الأعمال، "تنشيط أعمال الجمعية العامة". وقد ترغب الوفود أيضا في إيلاء الاهتمام لتقارير الأمين العام في إطار البند ٥٩، والتي تصف الإجراءات التي اتخذها الأمين العام لتنفيذ قرار الجمعية ٥٧/٣٠٠.

ومنذ انتخابي رئيسا في حزيران/يونيه من هذا العام وأنا أعتبر إصلاح الأمم المتحدة مسألة ذات أولوية قصوى. وكما تعلم الدول الأعضاء، فقد بدأت فعلا باتخاذ خطوات عملية لتبسيط أعمال الجمعية والاستفادة بشكل أفضل من

يتمثل الهدف في التعزيز الإضافي لقدرات الدول الأعضاء وتيسير التعاون الدولي في مجال الصحة العامة.

وإزاء تلك الخلفية، نحن نعتبر مشروع القرار الصيني (A/58/L.5) مبادرة تأتي في وقت مناسب وخطوة رئيسية في الاتجاه الصحيح. ونشكر الصين على جهودها لصياغة مشروع قرار يتوافق الآراء وبمشاركة واسعة النطاق في تقديمه. ولقد أيدت باكستان تماما هذه المبادرة منذ بدايتها وشاركت في تقديم مشروع القرار. ومن شأن اعتماد الجمعية العامة لمشروع القرار هذا أن يمكن المجتمع الدولي من تقديم المساعدة الفعالة إلى البلدان النامية لتنمية اقتصاداتها وتحسين مستوى الرعاية الصحية وخفض احتمالات التفشي للأمراض.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): استمعنا إلى المتكلم الأخير في مناقشة هذا البند.

تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/58/L.5، المعنون "تعزيز بناء القدرات في مجال الصحة العامة على الصعيد العالمي".

أود أن أعلن أنه منذ عرض مشروع القرار A/58/L.5 أصبحت البلدان التالية مشاركة في تقديمه: الأرجنتين، إريتريا، إسرائيل، أوكرانيا، بوليفيا، جزر مارشال، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، سويسرا، فتزويلا، كوستاريكا، مالي، النرويج.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/58/L.5؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ٥٨/٣).

الرئيس (تكلم بالانكليزية): بذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ٦٠ من جدول الأعمال.

للعمل عن طريق مذكرة غير رسمية عممتها قبل أسبوع ونصف وهي كانت ورقة خلفية للمشاورات العامة المفتوحة باب العضوية التي أجريت في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر. ويبدو لي أن ذلك الاجتماع كان جيدا وساعد على وضع مداولاتنا على المسار السليم.

وقبل أن اختتم كلامي، أرحب ترحيبا خاصا بالمنتدى النسائي الدولي، الذي أثار أعضاؤه إعجابي الشديد من جراء اهتمامهم بأمور تتعلق بإصلاح وتنشيط مجلس الأمن والجمعية العامة.

أعطي الكلمة الآن لنائبة الأمين العام.

نائبة الأمين العام (تكلمت بالانكليزية): إنه لمن دواعي سروري أن انضم إلى الجمعية اليوم لكي أعرض تقرير الأمين العام عن تنفيذ خطته من أجل تحقيق المزيد من التغيير، الوارد في الوثيقة A/58/351.

إن هذه فترة تواجه فيها الأمم المتحدة تحديات هائلة وتكافح من أجل قضايا أساسية. ولقد دعا الأمين العام في خطابه للجمعية العامة لدى افتتاح المناقشة العامة إلى تغييرات جريئة بغية كفالة أن ترقى منظمتنا إلى مستوى المهمة. وفي الوقت نفسه، من المهم ألا نعيد ببصرنا عن التدابير العملية والخطوات اليومية التي يتعين اتخاذها من أجل تعزيز الأمم المتحدة وتكييفها ومدتها بما يلزم لمواجهة تحديات عصرنا.

لقد تحقق الكثير منذ أطلق الأمين العام عملية الإصلاح حينما شغل منصبه في عام ١٩٩٧. وإعلان الألفية الذي اعتمده الجمعية قبل ثلاثة أعوام يقدم إلى العالم رؤية مشتركة للقرن الجديد، بما في ذلك مجموعة من الأهداف الإنمائية التي تشكل الآن إطارا لعمل النظام الدولي بأسره. ومن خلال تقرير الإبراهيمي ومبادرات أخرى، حققنا تحسينات كبيرة في قدرتنا على نشر وإدارة عمليات معقدة لحفظ السلام وبناء السلام.

المكتب بوصفه هيئة تقدم للرئيس التنسيق والمشورة الرقابية والدعم الرقابي.

وقد بدأت أيضا بالنظر في أحكام قرارات مختلفة للجمعية العامة تخول الرئيس مسؤوليات معينة، ولكن لعلها لم تنفذ. وهكذا، على سبيل المثال، قدمت تقييما عن مناقشة تقرير مجلس الأمن، وهو إجراء أذنت به الجمعية العامة ولكن لم ينفذ.

وبصفتي رئيسا للفريق العامل التابع للجمعية بشأن تنشيطها، تقع عليّ مسؤولية شخصية فيما يتعلق بالبند ٥٥. ولدي أيضا التزام شخصي عميق. وتشير التعليقات التي أدلى بها المتكلمون في المناقشة العامة، بما فيها تعليقات عدد كبير من رؤساء الدول والحكومات، إلى أن الدول الأعضاء ترى أن الوقت قد حان للنظر الجاد لمجموعة عريضة من قضايا الإصلاح.

ويحتل إصلاح وتنشيط الجمعية العامة مكانا متميزا فيما بين تلك القضايا. وقد أكد متكلم تلو الآخر التزامه بالمنظمة وبأحكام الميثاق. وبعد حضور الزعماء وتصريحهم بذلك التأكيد الجدد أعتقد أنهم ينظرون من عواصم بلادهم إلينا هنا في هذه القاعة اليوم لكي نتقل من المناقشة إلى العمل. ولذلك فإنني على ثقة بأن المناقشة التي نحن بصدد الدخول فيها ستعبر عن هذا النهج، وأن المتكلمين سيحاولون الاتسام بالصراحة والدقة في الإعراب عن آرائهم.

ولكي نمضي قدما، نحتاج إلى أن نتكلم بصراحة مع بعضنا البعض وأن نقدم مقترحات محددة. وبمجرد اختتام هذه المناقشة، سأعلن أسماء الميسرين الذين عهدت إليهم بمسؤولية المضي قدما بهذه العملية. وسأعمل عن كثب مع الميسرين وسأنسق عملهم. وسأناقش معهم أيضا إطارا زمنيا لعملية المفاوضات. وقد بدأت بالفعل السعي لوضع إطار

المواضيع ذات الصلة مما أدى إلى تخفيض عددها أثناء هذه الدورة بمقدار ٢٠ تقريراً عما كان متوقفاً. وسيعتمد التقدم الإضافي على هذه الجبهة بنسبة كبيرة على القرارات التي يمكن أن تتخذها الدول الأعضاء في سياق تنشيط عمل الجمعية العامة والمتابعة المتكاملة للمؤتمرات.

وتجري زيادة فعالية وجود الأمم المتحدة في البلدان النامية من خلال تبسيط الإجراءات والبرامج المشتركة وتنسيقها وتجميع الموارد وإدارة أفضل للمعرفة وإدخال تحسينات في نظام الممثل المقيم. وقد نفذ استعراض لأنشطة التعاون التقني في مجالات أساسية، ويجري إعداد تقرير بشأنه ل عرضه على الجمعية. ويحدد الاستعراض الكيانات المختلفة للأمانة العامة والوكالات التشغيلية المشاركة في توفير التعاون التقني بشأن عدد من منتقى من القضايا، وأيضاً مجالات مطلوب فيها إجراء توضيح أكبر للأدوار والمسؤوليات بغية تفادي الازدواجية. ونأمل أن تصير هذه الخلاصة مصدراً مفيداً للمعلومات لبلدان البرنامج ومجتمع المانحين.

ولقد تشكل في شهر شباط/فبراير الماضي فريق الشخصيات البارزة المعني بعلاقات الأمم المتحدة مع المجتمع المدني والتي أعلن عنها الأمين العام في تقريره عن الإصلاح في العام الماضي. ويتألف الفريق رئيس البرازيل السابق، السيد فيرناندو هنريكي كاردوسو، وهو يضم ١٢ عضواً من جميع مناطق العالم. ومن المتوقع الحصول على تقرير الفريق أوائل العام القادم.

ونواصل أيضاً الاستثمار الجديد في موظفينا من خلال التدريب. وسيعطي تعيين أمين عام مساعد جديد للموارد البشرية زخماً جديداً لتنفيذ التدابير المحددة في تقرير الأمين العام للعام الماضي، وخاصة فيما يتعلق بقدرة الموظفين على الانتقال وآفاق الترقى في السلم الوظيفي لموظفي فئة الخدمات العامة.

وقد طورنا آليات وإجراءات جديدة لكفالة أن تعمل مختلف أجزاء المنظمة معا على نحو أفضل في كل من المقر والميدان. وبنينا شراكات جديدة قوية مع القطاع الخاص ومجموعات المجتمع المدني وآخرين مما جلب طاقات جديدة للسعي إلى تحقيق أهدافنا المشتركة. وشددنا على الإصلاح الإداري أكثر من ذي قبل اعترافاً بضرورة تحديث نظمنا ومهاراتنا.

وفي العام الماضي، استحدثت الأمين العام "برنامج لإجراء المزيد من التغيير" يسعى للاستفادة من هذه الإنجازات ويراعي تطورات مهمة على الساحة الدولية، أهمها إعلان الألفية. ويحدد التقرير المعروض الآن على الجمعية ما تحقق لتنفيذ البرنامج الجديد، ويصف الخطوات الواجب اتخاذها بعد ذلك. وبالطبع، يعبر أيضاً عن الإرشادات التي وفرتها الجمعية في قرار العام الماضي. وسمحوا لي أن أذكر بعض النقاط الرئيسية.

تمثل الميزانية المقدمة هذا العام جهداً كبيراً لإعادة تكييف الأنشطة مع الأولويات ولزيادة الاهتمام بقضايا التنمية، ولا سيما الأهداف الإنمائية للألفية. وسيوفر الأمين العام غداً قدراً أكبر من التفاصيل في خطابه أمام اللجنة الخامسة ل عرض ميزانية العامين ٢٠٠٤-٢٠٠٥. وقد مضت مفوضية حقوق الإنسان قدماً في بذل جهود تحسين الإدارة والخدمات التي توفرها. وتمت إعادة هيكلة إدارة الإعلام، وسيعمل مركز الإعلام الإقليمي لأوروبا الغربية على نحو كامل العام القادم. وأدخلنا ابتكارات رئيسية في إدارة المؤتمرات والاجتماعات ولا سيما من خلال اعتماد أكبر على تكنولوجيا المعلومات.

وقد بدأت عملية تبسيط التقارير، التي تعتبر أساسية لتحسين تركيز عمل الجمعية العامة وهيئاتها الفرعية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وتم إدماج عدد من التقارير بشأن

لأسلوب في التفكير، حيث أنه يشكّل انفتاحاً على الأفكار والشراكات الجديدة وبمخاطبات متواصلة عن أساليب أفضل لأداء العمل، والتزاماً بالامتياز، وموهبة للتركيز على ما هو مهم، وإقبالاً على الخدمة.

إن جميع الإصلاحات التي تم تحقيقها حتى الآن، الكبيرة والصغيرة، السريعة أو البطيئة، الداخلية أو الحكومية الدولية، لا تبين أن بوسع الأمم المتحدة أن تتغير فحسب، بل وأن هذا التغيير يشكّل جزءاً لا يتجزأ من أسلوب عملنا. والواقع، أن التغيير مهنتنا منذ الأيام الأولى. وإنما نتطلع جميعاً إلى أن يتم في الأيام المقبلة اتخاذ قرارات حكيمة تمكننا من الحفاظ على هذه الروح في المستقبل.

السيد دوث (استراليا) (تكلم بالانكليزية): أتشرف بمخاطبة الجمعية بالنيابة عن كندا ونيوزيلندا وأستراليا. وأود أيضاً أن أعرب عن تأييد وفدي للبيان الذي سيدي به وزير خارجية فيجي نيابة عن محفل جزر المحيط الهادئ.

إن كندا ونيوزيلندا وأستراليا مقتنعة بأن الحاجة إلى الإصلاح في الأمم المتحدة أصبحت الآن أكثر إلحاحاً من أي وقت مضى. والأمين العام محق في قوله إن الأمم المتحدة وصلت إلى منعطف تاريخي في مسيرتها. ونشعر بالتشجيع لكون أن وعي هذا الواقع غداً أكثر شدة اليوم، وإنما نعتقد أن ثمة فرصة نادرة ستتاح لنا للتحرك خلال هذا العام، والعام المقبل. أما بعد ذلك، فقد تفوتنا الفرصة.

إن المناقشة الجارية اليوم تغطي عملية الإصلاح في أجزاء عدة من الأمم المتحدة، وسوف أذكر بعضها بالتحديد. إن المشكلة المشتركة التي تواجهها جميع أفكار التغيير في الأمم المتحدة تولد إرادة سياسية تكفي للتغلب على الركود الملازم لمنظمة يحكمها ١٩١ عضواً سيادياً. ومن المؤكد أن المنظمة لا تفتقر إلى أفكار جيدة للإصلاح. لكننا نقول بكل صراحة إن عقداً كاملاً من الجهود المبذولة

وتغطي التقارير الاستكمالية بتفصيل أكبر بعض أنشطة الإصلاح التي ذكرتها من فوري. وهذه الأنشطة محددة في التقرير المعروض على الجمعية اليوم، وينبغي استعراضها من خلاله. وبينما يجري تنفيذ جميع عناصر مجموعة الأمين العام التي وضعها للإصلاح، هناك شيء كبير لم نستكمله بعد. وأشار هنا إلى إصلاح نظام التخطيط والميزانية.

لقد رأى الأمين العام في التقرير الذي قدّمه العام المنصرم أن هذه العملية يجب أن تتسم بأهمية استراتيجية أكبر وأن تستهدف إحراز نتائج وأن تستهلك وقتاً أقل. كما اقترح إجراء تغييرات على نموذج وثيقة الميزانية ومضمونها. واقترح كذلك أن يتكون الإطار الاستراتيجي للمنظمة من خطة متوسطة الأجل تغطي فترة سنتين وتُدمج في مخطط الميزانية. واقترح أيضاً أن تحول لجنة البرنامج والتنسيق تركيزها باتجاه رصد عمل الأمم المتحدة وتقييمه - وهما وظيفتان حاسمتان غالباً ما يجري إغفالهما أو إيلأؤهما عناية عابرة - بدلا من استنساخ استعراضات الخطط والميزانيات التي سبق أن أحرقتها هيئات أخرى.

ولم تتوصل الجمعية في العام الماضي إلى قرارات بشأن معظم تلك المسائل، وطلبت معلومات تكميلية. وترد تلك المعلومات في الوثيقتين A/57/786 و A/58/395. ولا تنطوي التغييرات المقترحة على أهمية خطيرة، لكن من شأنها، في حال اعتمادها، أن تدخل تحسيناً هاماً على نوعية عملية الميزنة، إلى جانب ما يرتبط بذلك من تقصير المدة الزمنية والحد من كمية الوثائق. وآمل أن تتخذ الجمعية قبل نهاية العام قراراً يجعل هذه التغييرات تؤثر في طريقة صياغة الميزانية لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧.

إن الإصلاح ليس وجهة وحيدة محددة، بل مسيرة طويلة تشمل أبعاداً جمّة. وهو في نهاية المطاف انعكاس

وعلى الجمعية هذا العام أن تتخذ قرارات بشأن المقترحات المنقحة والمحسنة المعروضة عليها. وسوف تقدم وفودنا التأييد الكامل لتنفيذ تدابير الأمين العام في جميع الهيئات الحكومية الدولية.

لقد أحيل العديد من المقترحات الآن على اللجنة الخامسة. ويجب أن يكون الإصلاح الموضوع الثابت للمداولات في تلك اللجنة والقرارات. وتتحمل اللجنة الخامسة مسؤولية خاصة عن النهوض بالإصلاحات التنظيمية والإدارية التي تجعل المنظمة أكثر قوة وفعالية.

إن وفودنا تعلق أهمية خاصة على طلب مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان الحصول على نصيب أكبر من الميزانية العادية. وبوجه خاص، تؤيد الوظائف الجديدة المتصلة بتعزيز الهيئات التعاهدية لحقوق الإنسان، تمثيا مع توصيات الأمين العام.

وتتسم دورة الميزانية والتخطيط والتقييم بأهمية حاسمة للمنظمة. فتلك الدورة تجمع بين الولايات التشريعية العديدة التي أنشأتها الجمعية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والأجهزة الفرعية التابعة لها، وهي تضاهيها بالموارد المحدودة المتاحة لدى المنظمة.

إن التقريرين المعروضين علينا عن جوانب التحسين في عملية التخطيط والميزنة الحالية (A/58/395 و A/57/786) يوفران تشخيصا مقنعا للعيوب الماثلة في العملية الجارية. وإذا ما أخذنا هذه العملية بمجملها، رأينا أنها متباطئة ومتناقلة على نحو يحرم أغلبية الدول الأعضاء من امتيازاتها. أما الخطة المتوسطة الأجل كما هي مبينة حاليا، فتؤدي إلى انعدام المرونة في عمل الأمانة العامة وتقوض قدرتنا على الاستجابة للظروف المتغيرة. وأما البرامج والموارد فيُنظر إليها على مسارين مستقلين، وهذا يقوض تطور الميزنة القائمة

في سبيل تنشيط أعمال الجمعية وجعل مجلس الأمن أكثر تمثيلا لم تسفر عن نتائج كبيرة تُذكر.

لكن بقعة الضوء تكمن في ما أحرزته قيادة الأمين العام - بمساعدة نائبة القديرة السيدة فريشيت - من تقدم يدعو إلى الاغتراب في تحديث الأمانة العامة وتحسينها. وتشكل إصلاحات إبراهيمي في ميدان حفظ السلام معلما آخر من معالم هذه الإنجازات. ولقد أعلن الأمين العام مؤخرا عن إنشاء فريق جديد للنظر في تحديات السياسات التي تواجه المنظمة والهيكل المؤسسية اللازمة للتصدي لها. إن بحثنا من هذا النوع جاء في الوقت المناسب تماما ونحن بأمس الحاجة إليه. وينبغي لهذا الفريق أن يتشاور بشكل واسع مع الدول الأعضاء وأن يتحلى بالجرأة في تحليلاته وتوصياته. ووفودنا مستعدة للإسهام في عملها، ونحن نتطلع إلى تسلّم مقترحات من الأمين العام بحلول السنة المقبلة. بيد أنه لا يزال ثمة العديد مما ينبغي القيام به في الوقت الراهن.

لقد قدّم الأمين العام إلى الجمعية العامة قبل عام من الآن برنامجا إصلاحيا جديدا (انظر A/57/387). وقدم إلينا هذا العام تقريرا مرحليا، فضلا عن عدة تقارير تفصيلية عن مقترحات محددة، والتمس موافقتنا على إصلاحات أخرى في ميزانية الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥.

وقد رحب القرار ٣٠٠/٥٧ ترحيبا واسعا بمقترحات الأمين العام. وشعرنا منذ ذلك الحين بخيبة أمل لوجود مقاومة أو معارضة من جهة معينة أو أخرى لأي إجراءات إصلاحية تجري مناقشتها. فعلى سبيل المثال نجد أن كل تدبير من التدابير الإصلاحية المقترحة في الميزانية تعرض خلال اجتماع لجنة البرنامج والتنسيق في حزيران/يونيه للنقد، بل وبذلت جهود من أجل قطع الطريق على عدة من هذه التدابير.

ونحن بحاجة إلى التركيز على القرارات التي تكون هامة ويمكن تنفيذها. وفي الوقت نفسه، ينبغي أن نقيم بنية اللجنة ونعيد تشكيلها لتتلاءم مع جدول الأعمال الجديد الذي يركز على المسائل الكبرى التي تواجه العالم اليوم.

ولا يسعنا أن نستعيد للجمعية صلاحيتها ومكانتها إلا بإجراء تغييرات أساسية في برنامج وأساليب عملها، وبينما يساعد عرض بعض البنود مرة كل سنتين على ترشيد جدول الأعمال، فإن ذلك غير كاف لتحويل الجمعية إلى مركز ناجح للنظام المتعدد الأطراف الذي يجب أن تكونه.

إن عملية التنشيط أسفرت عن نتائج قليلة جدا، ليس بسبب نقص في الأفكار الجيدة، وإنما بسبب نقص في الإرادة السياسية. وإذا كان المطلوب تنشيط الجمعية، فمن الضروري أن تعيد كل الدول الأعضاء تقييم مواقفها وتكون مستعدة لتكييف أفضلياتها مع أفضليات الآخرين. وبدون اعتراف كل الأطراف بمصلحتنا المشتركة في نظام متعدد الأطراف فعال ومنتج، ستستمر الجمعية في التراجع.

والتحدي المشترك الذي يواجه مقترحات الإصلاح هو توفر الإرادة السياسية وتوليد الزخم. وجهودنا لجعل الأمم المتحدة أكثر إثمارا وفعالية تكنسي أهمية أكبر في هذه البيئة الدولية المعقدة والمثبطة للهمة.

السيد تافولا (فيجي) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الأعضاء في محفل جزر المحيط الهادئ الممثلين في الأمم المتحدة: أستراليا، وبابوا غينيا الجديدة، وتوفالو، وتونغا، وجزر سليمان، وجمهورية جزر مارشال، وساموا، وفانواتو، وولايات ميكرونيزيا الموحدة، وناورو، ونيوزيلندا، وبلدي فيجي.

يشمل محفل جزر المحيط الهادئ بلدانا نامية وبلدانا متقدمة النمو، على حد سواء. ونحن، في الغالب، دول صغيرة. وننشاطر اهتماما قويا بجعل الأمم المتحدة وعملها

على النتائج. علاوة على ذلك، فإن التقييم البرنامجي لا يصب في دورة التخطيط والميزنة.

إننا نعتبر أن التحسينات المتواضعة التي طرأت على العملية من شأنها أن تؤدي إلى تحسينات كبيرة. وهننا نقوم على خمسة مبادئ. أولا، العملية ينبغي أن تقدم دعما أفضل للميزنة القائمة على النتائج؛ وثانيا، ينبغي إدماج القرارات المتعلقة بالبرنامج والموارد؛ وثالثا، ينبغي تمكين الدول الأعضاء من توفير التوجيه للسياسات الاستراتيجية؛ ورابعا، يجب أن يكون تقييم النتائج فعالا وأن يؤثر في التخطيط؛ وأخيرا، يجب أن تصرف الأجهزة الحكومية الدولية مدة أقل من الزمن على استعراض الميزانية.

إن مقترحات الأمين العام توفر سبيلا للتقدم ونقطة انطلاق لمناقشاتنا. لكننا سنعتمد نهجا مرنا وابتكاريا لإيجاد مجموعة من الإصلاحات تخدم أغراضنا جميعا بشكل أفضل وتجعل المنظمة أكثر قوة.

وإننا نرحب بالجهود التي تبذلونها، سيادة الرئيس، من أجل بث الروح في عملية تنشيط أعمال الجمعية العامة. وتعتقد وفودنا أن عملية التنشيط يجب أن تبدأ بثاني المجالين اللذين حددتموهما، وهو تحسين أساليب العمل. إن جدول الأعمال يمثل محور الخلل الذي تعاني منه الجمعية. فهو معبأ حتى التخممة، ومتقادم، ومتكرر إلى أبعد الحدود وكثيرا ما يكون ذا أهمية هامشية، حتى لدى عواصم الدول الأعضاء، ناهيك بشعوبها. فالجميع يدرك أن الجمعية تصرف معظم وقتها في التفاوض على القرارات ذاتها عاما بعد عام.

ويجب أن نبدأ بإعادة تقييم شاملة لجدول الأعمال. ويمكننا، على سبيل المثال، أن نتصور جدول أعمال مبسطا يتضمن عددا محدودا من البنود ذات الصلة بالمشاكل والتحديات المعاصرة. وجدول الأعمال هذا من شأنه أن يوضع من جديد لكل دورة من دورات الجمعية العامة.

وسيحتاج الفريق إلى أن يجري مشاورات على نطاق واسع، ونحن نتطلع إلى توفير تقييم مستقل وأمين وجديد بشأن الوجهة التي تتجه إليها من هنا.

وفي كانون الأول/ديسمبر الماضي، اتخذنا القرار ٣٠٠/٥٧، الذي يقطع شوطا نحو تعزيز الأمم المتحدة. وأحرز تقدم طيب، لكن لا يزال هناك كثير ينبغي القيام به. ووفودنا تلتزم بهذه العملية الجارية وتؤيدها. وتقرير الأمين العام المرحلي (A/58/351) يبين جهدا موضوعيا عبر طائفة واسعة جدا من أنشطة الأمم المتحدة، تتراوح بين حقوق الإنسان، ووصول المنظمة إلى المجتمع المدني والقطاع الخاص، وتعزيز فعالية وجود الأمم المتحدة في البلدان النامية. وبعض تلك المقترحات مدروس جيدا، والأفكار التي تقوم عليها ليست جديدة. ونحن نؤيد التوجه الشامل للأمين العام وقيادته. ونوافق على أن الميزانية للعامين ٢٠٠٤ - ٢٠٠٥ توفر أداة جيدة لتنفيذ اقتراحات كثيرة، وستتابع هذه المناقشات على نحو وثيق جدا.

وتتم مجموعة الدول الأعضاء في محفل جزر المحيط الهادئ اهتماما خاصا بدعم الأنشطة العملية للأمم المتحدة من أجل التنمية، ونحن نؤيد تأييدا قويا فحوى عمل المنظمة في ذلك المجال. وعمل مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية وتعزيز نظام المنسق المقيم لا يزالان من التطورات الإيجابية. ونؤيد تأييدا قويا مواصلة تحسين التنسيق بين صناديق وبرامج الأمم المتحدة، ولا سيما عن طريق تبسيط وتنسيق عملها. والغرض من خفض تكاليف العمليات هام بشكل خاص للبلدان النامية في المحيط الهادئ، بالنظر إلى حجمها الصغير بشكل عام والقيود التي تحد من قدراتها. وأستراليا ونيوزيلندا، باعتبارهما مائحتين إقليميتين، تؤيدان أيضا هذا الهدف كوسيلة لضمان أن تستخدم المساهمات المقدمة لأنشطة الأمم المتحدة الإنمائية بما يحقق أحسن الأثر. وتعيين وكالات رائدة تابعة للأمم المتحدة لتنسيق المدخلات

أكثر كفاءة، لأن لدينا موارد محدودة، ولأن المنظمة الأكثر كفاءة ستعطي الأمم المتحدة مصداقية أكبر على مستوى العالم. وتتشاطر اهتماما قويا بالإصلاحات التي ستعزز فعالية الأمم المتحدة وتركز اهتمام المنظمة وأجزائها المكونة لها على أولويات اليوم.

لقد طرحت قضية الإصلاح، وهي في رأينا، مقبولة على نطاق واسع. ونحن نتفق مع الذين يرون أن آفاق الإصلاح تبدو براءة أكثر مما كانت عليه في الماضي. ويجب علينا أن ننتهز الفرصة. ومهمتنا هي أن ننخرط في عمليات تجري إصلاحات محددة يمكن أن تتفق عليها جميعا. وهناك عدة إصلاحات يجري العمل بها، لأن الإصلاح ضروري على عدد من المستويات.

على المستوى الأعلى، من الضروري أن ننظر في دور أجهزة حكمنا الرئيسية، وفي العلاقة فيما بينها. ثانيا، من الضروري أن نواصل العمل على تعزيز الأمم المتحدة بوصفها منظمة. ثالثا، من الضروري أن نبث روحا جديدة في الجمعية العامة. وبمجال الإصلاح هذه يرتبط بعضها ببعض ارتباطا وثيقا؛ وسأعلق على كل منها.

يؤيد محفل جزر المحيط الهادئ تأييدا تاما مبادرة الأمين العام لإنشاء فريق رفيع المستوى لاستعراض عمل هيئاتنا الكبرى، والنظر في الإصلاحات اللازمة لمؤسساتنا وعملياتنا. ويضع الأمين العام، بحق، ذلك الاستعراض في سياق دراسة التحديات العالمية التي تتعرض لها الأمم المتحدة، لا سيما - وليس على سبيل الحصر فحسب - التحديات التي يتعرض لها السلم والأمن. وينبغي للفريق ألا يتحاشى المسائل الصعبة الأساسية. ونحن نحث كل الدول الأعضاء على أن تكون منفتحة إزاء العملية. وبينما قد تكون لدى الكثيرين مشاعر عدم ارتياح بشأن الخيارات والعواقب المحتملة لتلك الخيارات، ينبغي ألا نتعد عن استكشاف الإمكانيات.

هي للخير الجماعي، وتحقيق عمل جماعي فعال قد يتطلب، أحيانا، أن نرتفع فوق المصالح الوطنية.

السيد الرئيس، إن مذكرتك غير الرسمية تبين بشكل مفيد مجالات الإصلاح الممكنة تحت عنوانين واسعين. وقد سلطتم الأضواء على عدد من المقترحات المحددة. وسوف يلزم تطوير هذه المقترحات وغيرها ومناقشتها. ومنتظر أن تكون هذه العملية شفافة واحتوائية ونرحب باعترامكم تعيين بعض الميسرين. كما أن هناك دورا هاما للمناقشات في إطار فرادى اللجان الفردية القائمة على نهج التشاور مع القاعدة العريضة، ودورا للنهج التنازلي.

والجلسة العامة للجمعية العامة هي من أوجه كثيرة التي تستلزم أقصى قدر من الاهتمام. فإذا كان الحضور قليلا في المناقشات وكان تأثيرها قليلا، فلنا أن نتساءل عن السبب. ويلزم أن نزيد التفكير في ماهية الدور الذي نريد للجمعية العامة أن تؤديه. ويرى منتدى جزر المحيط الهادئ أن تناول الجلسة العامة المسائل الراهنة الأساسية بطريقة تعزز سلطة الجمعية العامة. وينبغي أن تقدم الجمعية التوجيه الاستراتيجي لبقية منظومة الأمم المتحدة.

ونؤيد المفهوم الأساسي للمناقشة العامة تأييدا كاملا. فهذا هو الوقت من السنة الذي يشترك فيه عدد كبير من رؤساء الحكومات والوزراء مع الأمم المتحدة ومع بعضهم البعض. والبيانات الرسمية التي تحدد المواقف والأولويات الوطنية هامة، ولكننا نرى علاوة على ذلك أن تشمل الجلسات العامة تبادلا للآراء أكثر تفاعلية بشأن المسائل ذات الأولوية. ولا ينبغي أن يكون لفظ "مناقشة" تعبيرا مخففا عن شيء غير مقبول. وستكون هناك بالطبع اختلافات في الأولوية التي تعلقها فرادى الدول الأعضاء على مسائل معينة. ولا ينبغي أن يدهشنا هذا، ولكننا ربما نستطيع أن نتفق على كثير من أولويات المناقشة وأن نجد طرقا

على مستوى القطاعات تطوّر هام آخر. ويمكنه أن يضيف مرونة نرحب بها لتمكين وكالات الأمم المتحدة من العمل معا بشكل متماسك في شراكة مع الحكومات المضيفة، بينما يجري، في الوقت نفسه، التقليل من الازدواجية غير الضرورية في إعداد التقارير والأنشطة الأخرى.

ونرحب أيضا بالتركيز المحسّن على الانتقال بعد انتهاء الصراعات. إن هذا مجال وضعت فيه صناديق وبرامج الأمم المتحدة مدخلات مفيدة في بلدين من البلدان الأعضاء في محفل جزر المحيط الهادئ، جزر سليمان وبابوا غينيا الجديدة. وهذه الإصلاحات الجارية هامة في منظمة تقوم، بشكل متزايد، على العمل الميداني، وتتطلع وفود بلداننا إلى المناقشات التي ستجرى خلال استعراض السياسات العامة للأنشطة التشغيلية خلال العام القادم، والذي يجرى مرة كل ثلاث سنوات.

وفي مجال تعزيز حقوق الإنسان، نرحب بالاعتراف الوارد في التقرير، بأهمية دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. ونود أيضا أن نرى توجيهها أفضل للمساعدة التقنية دعما للهيئات التعاهدية وأجهزة الإجراءات الخاصة. ونريد أن نجد حلولاً واقعية للمطالب التي زادت من عبء عملية الإبلاغ والامتنال للهيئات التعاهدية على كاهل الدول الصغيرة.

السيد الرئيس، يرحب محفل جزر المحيط الهادئ بمبادرتكم الأخيرة لتوفير إطار لتنشيط الجمعية العامة. ويؤيد المحفل تأييدا تاما الاقتراحات التي ستجعل الجمعية العامة أكثر فعالية في أدائها وأكثر تركيزا وأهمية في المسائل التي تتناولها. ونود أن نؤكد أننا نسعى إلى إجراء تغييرات، ليس بغرض إلغاء دور الجمعية العامة، وإنما لتعزيز أهميتها. ونحن نسلم بأنه سيكون هناك، بالنسبة لنا جميعا، توازن بين المصالح الوطنية والمصالح الجماعية. لكن الأمم المتحدة، في جوهرها،

السيد لوفالد (النرويج) (تكلم بالانكليزية): اسمحو لي أن أبدأ بتوجيه الشكر لنائب الأمين العام على قيامه شخصيا بعرض تقارير الأمين العام عن إصلاح الأمم المتحدة. ونعرب عن تقديرنا الحقيقي لالتزام نائب الأمين العام بإصلاح الأمم المتحدة وتفانيه في سبيله.

واسمحو لي أيضا بأن أعرب عن تقديري الخاص يا سيدي للعمل الذي استثمرتموه في مجال تنشيط أساليب عمل الجمعية العامة وتحسينها. ويبدو أن لدى الدول الأعضاء استعدادا لإلقاء نظرة أوثق على كيفية النهوض بالجمعية العامة، بما في ذلك مختلف اللجان. ويجب أن نستفيد بهذا الزخم المتنامي، ولعلي أؤكد لكم يا سيدي أن النرويج تقف على أهبة الاستعداد لدعمكم في الأسابيع والشهور القادمة.

وتمشيا مع روح الإصلاح السائدة، سأقتصر في مداخلتي على بضع نقاط رئيسية، مع تعميم النص الكامل للملاحظات التي أعدتها.

وقد ألهمنا بيان الأمين العام الافتتاحي لدورة الجمعية العامة الثامنة والخمسين جميعا إلى أن نلقي نظرة جديدة على إصلاح الأمم المتحدة. ونتفق مع رؤية الأمين العام للتضامن والأمن العالميين. وتؤيد النرويج الأخذ بإصلاحات تؤدي إلى أن يكون مجلس الأمن أصدق تمثيلا. ونود أن نرى الجمعية العامة أكثر فعالية وكفاءة وأن يكون جدول أعمالها أيسر منالا وأكثر صلة بالواقع. وينبغي أن يصبح المجلس الاقتصادي والاجتماعي قوة حقيقية في التعاون الإنمائي الدولي وشريكا حقيقيا في مؤسسات بريتون وودز. فبعد سنوات من المناقشات في الأفرقة العاملة وغيرها من المنتديات، نبدو دائما وكأننا بلغنا طريقا مسدودا. ولذا فإننا نحبذ إنشاء فريق رفيع المستوى من الشخصيات البارزة

مبتكرة للتعامل مع الحالات التي لا نستطيع حاليا أن نتفق عليها. كما نؤيد المناقشات المواضيعية إذا أمكن تنظيمها لتشجيع المناقشة المحدية التي تتمحور عن نتائج تعزيز دور الجمعية العامة.

وقد أشرتم يا سيدي الرئيس بحق إلى إمكانية ترشيح بنود جدول الأعمال الحالي. ونرى على سبيل المثال أن نظرنا في الإصلاح ذاته قد أصبح مجزءا بعض الشيء وأن المناقشة التفاعلية المشتركة لجميع جوانب إصلاح الأمم المتحدة قد تكون مفيدة. فمن شأنها أن تركز على الآراء العريضة للأعضاء بشأن الإصلاحات التي يودون الأخذ بها، مع مناقشة التفاصيل في أطر أكثر ودية.

ومن الناحية الأخرى، نتساءل عما إذا كان ثمة مسائل جارية رئيسية ينبغي لهذه الجمعية أن تناقشها ولكنها لا تفعل ذلك في الوقت الراهن. وعلى سبيل المثال، حفظ السلام من أهم الأنشطة التي تقوم بها الأمم المتحدة وله ظهور عام بارز. ألا ينبغي للجمعية العامة أن تناقش على أرفع مستوى المسائل المتعلقة بحفظ السلام؟ نتصور إجراء هذه المناقشة للنظر في عملية تدخل الأمم المتحدة بشكلها الواسع، من منع نشوب الصراعات إلى حفظ السلام، ومن ثم إلى دور الأمم المتحدة في حالات ما بعد انتهاء الصراع. فلهذه المسائل جوانب إنمائية فضلا عن الجوانب السياسية والأمنية، وتمتد عبر المناقشات التي تجري في عدد من اللجان. وهذه اهتمامات مشروعة للجمعية العامة بموجب الميثاق.

وكيفية مناقشتنا للمسائل على نفس القدر من أهمية المسائل التي ناقشناها ذاتها. وإذا ظلت الجلسات العامة مقتصرة على كونها مكانا رسميا للإدلاء ببيانات وطنية، فلن يكون في وسعنا من حيث تعزيز الإرادة الجماعية للأمم المتحدة أن نجعلها أكثر أهمية للعالم الخارجي.

والمنجزات التي يقوم بها فريق الأمم المتحدة الإنمائي في مجال التنسيق والبرمجة المشتركة. ومن الطرق المهمة والعملية لدفع هذه العملية قدما للأمم تعزيز إطار مساعدات الأمم المتحدة الإنمائية والأدوات الجديدة للبرمجة المشتركة.

وسوف يكون الالتزام بإصلاح الأمم المتحدة عاملا هاما في تقييمنا لمختلف الوكالات وشرطا مسبقا لاستمرار المساهمات النرويجية وزيادتها. وستتاح لنا الفرصة خلال استعراض السنوات الثلاث الشامل للسياسات، في العام المقبل، لتقييم ما إذا كنا نتقدم بالسرعة التي نودها.

وقد اتخذ الأمين العام بالفعل إجراءات وأحدث تغييرات وتحسينات في عدد من المجالات الهامة. وننوه مع الارتياح بأن هذه التغييرات وعمليات نقل الموارد مركزة في المجالات التي تنشاطر جميعا فيها نفس الأولويات. وتظهر إجراءاته بوضوح زيادة في الاهتمام بالمسائل الإنمائية وخاصة باحتياجات أفريقيا الخاصة. كما أن فيها تأكيدا جديدا لاستراتيجية محسنة ومستنيرة إزاء الموارد البشرية واستمرارا لجهود تحسين إدارة المنظمة بوجه عام. ونشيد بتلك التغييرات.

والصيغة المعدلة للميزانية هي أول خطوة هامة في الأخذ بأولويات المنظمة على النحو المحدد في إعلان الألفية والمؤتمرات العالمية الأخيرة.

واقترح الأمين العام إدخال مزيد من التحسينات على نظام التخطيط والميزنة، بما في ذلك خطة متوسطة الأجل أقصر وأكثر استراتيجية تتصل بالميزانية والاستعراض الحكومي الدولي للميزانية المكون من مرحلة واحدة. وتؤيد النرويج تلك التغييرات.

وتوجد مجالات أخرى في برنامج الإصلاح الذي قدمه الأمين العام لا يتضح فيها توافق الآراء بنفس القدر. فقد وعد إعلان الألفية إعطاء فرص أكبر للقطاع الخاص

لاستعراض هذه المسائل والتوصية بطرق لتعزيز الأمم المتحدة. ونتطلع إلى ما يخرجون به من نتائج وتوصيات.

بيد أننا لسنا بحاجة لانتظار توصيات هذا الفريق. فهناك تدابير يمكننا تنفيذها خلال الدورة الحالية للجمعية العامة. وهذا يقودني إلى مقترحات الأمين العام وتوصياته، الواردة في التقارير المعدة عملا بقرار العام الماضي ٣٠٠/٥٧، وإلى مقترحاتكم العملية يا سيدي الرئيس. فكلها لبنات هامة في بناء الإصلاح الشامل للأمم المتحدة.

ولعلي أسلط الضوء على بعض الجوانب في مقترحات الأمين العام وآرائنا فيها. وتعرب النرويج عن ترحيبها بالتشديد على حقوق الإنسان في التقرير المعروض علينا في الوثيقة A/58/351. والعمل الذي يؤديه الأمين العام والمفوض السامي لحقوق الإنسان في دمج حقوق الإنسان في جميع أنشطة الأمم المتحدة، وخاصة في مجالات من قبيل الشؤون الإنسانية ومنع نشوب الصراعات وحفظ السلام هو عمل في المقام الأول من الأهمية. إذ يجب أن يبدأ الإنسان بنفسه في الاحترام الحقيقي لحقوق الإنسان وحماتها. ونشيد بالجهد المتضافر الجاري بذله لتوفير استجابة متكاملة ومتسقة لطلبات الدول الأعضاء للدعم في تعزيز نظمها الوطنية لحقوق الإنسان. والعمل الجاري للنهوض بتنفيذ معاهدات حقوق الإنسان ولتحسين نظام الإجراءات الخاصة هو عمل جيد التوقيت وضروري.

وزيادة فعالية المساعدة الإنمائية شرط مسبق لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. والنهوض باتساق أنشطة الأمم المتحدة وتناسقها على الصعيد القطري وزيادة فعالية البرامج أمر ضروري من هذه الناحية. ولذا فإننا نؤيد مقترحات الأمين العام بشأن تعزيز دور منسق الأمم المتحدة المقيم وصلحياته، بغية جعل المنسق قائدا لفريق قطري للأمم المتحدة متكامل حقا. وترى النرويج من المشجع الإسهامات

لجدول أعمالنا الطويل، فإنه في الحقيقة عرض من أعراض المشكلة، فنحن نناقش اليوم أربعة بنود من جدول الأعمال، منها بندان بدون أي محتوى أو متطلبات إبلاغ. لماذا إذا لا يزال هذان البندان مدرجين في جدول أعمالنا؟

النرويج مقتنعة بأن الدول الأعضاء، بقيادة الأمين العام ونائبة الأمين العام، وبصورة مباشرة، تحت قيادتكم يا سيدي، سترقى إلى مستوى الحدث وتتخذ إجراء حاسما سيحسن كفاءة أهم مؤسسة من بين جميع المؤسسات المتعددة الأطراف.

السيد باعلي (الجزائر) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أتكلّم باسم الفريق العامل التابع لحركة عدم الانحياز المعني بتنشيط أعمال الجمعية العامة وإصلاح الأمم المتحدة.

سيادة الرئيس، النقطة الرئيسية التي يريد الفريق العامل التابع لحركة عدم الانحياز إيصالها اليوم هي دعمه القوي لجهودكم الدؤوبة لتنشيط أعمال الجمعية العامة بحيث يكون تنشيطا حقيقيا فعليا، لتستعيد وضعها المركزي بوصفها جهاز الأمم المتحدة الرئيسي للتداول ووضع السياسات وتمثيل الدول، وذلك كما جاء في الفقرة ٣٠ من إعلان الألفية.

ونود أيضا أن نعرب عن تقديرنا الخالص لكم يا سيدي على عرضكم الورقة غير الرسمية التي قمتم أنتم وفريقكم الكفؤ بإعدادها، والتي نعتقد أنها تشكل أساسا ممتازا لمناقشة اليوم وللجهود التي ستبذل في المستقبل أيضا بهدف تنشيط أعمال الجمعية العامة.

ونحن ممتنون بشكل خاص لإشارتكم إلى أنكم ستقومون بدور ريادي في متابعة الجهود التي تبذل للنهوض بعملية التنشيط. وفي هذا السياق، بوسعي أن أؤكد لكم على كامل ثقة الفريق العامل التابع لحركة عدم الانحياز بكم وعلى دعمه لمسعاكم.

والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني بصورة عامة للإسهام في تحقيق أهداف وبرامج المنظمة. وتوجد لدى الأمم المتحدة قواعد وممارسات شتى لأجهزتها المختلفة. ولا يوجد نظام للاعتماد لدى الجمعية العامة.

ونحن مهتمون على نحو خاص بإيجاد وسائل تجعل من الأيسر على منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية من البلدان النامية القيام بأدوار رئيسية في أنشطة الأمم المتحدة. وهذا ييسر أيضا تعبئة الموارد الضخمة للمجتمع المدني للتعاون من أجل التنمية. ولذلك، لدينا توقعات كبيرة بالنسبة للتوصيات التي سيقدّمها فريق الأمين العام المكون من شخصيات بارزة والمعني بالعلاقات بين الأمم المتحدة والمجتمع المدني.

وقبل أن أختتم كلمتي أود أن أعود إلى مناشداتكم، يا سيادة الرئيس، تقديم اقتراحات محددة بالنسبة لأساليب عمل الجمعية العامة. إلا أنني أود أن أذكر الجمعية بأنه حدثت فعلا تحسينات في أساليب عملنا في السنوات القليلة الماضية. وقد جرى بنجاح إدماج بنود جدول الأعمال والمناقشات، وكان آخرها أثناء نظرننا قبل أيام قليلة في المواضيع المتعلقة بأفريقيا والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (نيباد). وربما كان ينبغي لنا أن نستهدف إجراء بعض التحسينات الملموسة في مجال القرارات أيضا. ففي نهاية المطاف، القرارات والمقررات هي المنتجات الرئيسية لعملنا. وينبغي أن نبحت عن سبل لجعل تطبيقها أكثر يسرا وجعلها أكثر أهمية. فلنناجحنا إلى قرارات على هيئة وثائق طويلة تكرر نفس النص عاما بعد عام.

وربما كان ينبغي للجمعية العامة أن تنظر في فرض بعض القيود أو وضع بعض المبادئ التوجيهية بالنسبة لطول قراراتها ومحتواها، ودرجة التكرار فيها. وأعتقد أننا ينبغي أن ننظر إلى ممارسات الصناديق والبرامج في هذا المجال. وبالنسبة

ضئلا في المساعدة على تحقيق الهدف الرئيسي المحدد في الفقرة ٣٠ من إعلان الألفية.

ومن المهم أيضا ضرورة الامتثال الكامل للمبادئ التوجيهية ذات الصلة المتعلقة بترشيد جدول أعمال المناقشة العامة وجدول أعمال اللجان الرئيسية، كما جاء في المرفق ١ للقرار ٤٨/٢٦٤، وفي النظام الداخلي للجمعية العامة.

وهذه المبادئ التوجيهية هي ما يلي: أولا، إمكانية دمج بنود جدول الأعمال المتعلقة بمسائل وثيقة الصلة من حيث المضمون إما في بند واحد من بنود جدول الأعمال أو إدراجها، ما أمكن، بوصفها بنودا فرعية، دون أن ينال ذلك من التركيز على البنود أو البنود الفرعية المعنية. ثانيا، البنود التي تغطي مسائل أو قضايا ذات صلة يمكن تناولها في مجموعات يتفق عليها. ثالثا، إمكانية النظر في بحث بنود جدول أعمال اللجان الرئيسية مرة كل سنتين أو ثلاث سنوات. رابعا وأخيرا، ضرورة الإبقاء على التقسيم العام للعمل المعمول به حاليا فيما بين اللجان الرئيسية.

والغرض من عملية تنشيط أعمال الجمعية العامة محدد في الفقرة ١ من مرفق القرار ٢٨٥/٥٥. وقد جاء في تلك الفقرة:

”تركز عملية تنشيط الجمعية العامة وتحسين كفاءتها على تنفيذ القرارات والمقررات التي اتخذت... وتحسين إجراءات وطرق عمل الجمعية العامة ما هو إلا خطوة أولى نحو إدخال مزيد من التحسينات الفنية على عمل الجمعية العامة وتنشيطها. وتهدف هذه العملية المتواصلة إلى تمكين الجمعية العامة من القيام بفعالية بدورها بوصفها الهيئة الرئيسية التداولية والتمثيلية المعنية برسم السياسات في الأمم المتحدة“.

ويعلق الفريق العامل أهمية كبيرة على تنشيط أعمال الجمعية العامة وتحسين كفاءتها، ويود أن يغتنم هذه الفرصة ليكرر الإعراب عن استعداده للمشاركة بنشاط في هذه العملية الهامة.

وترحب حركة عدم الانحياز بالإجراءات التي اقترحتها ومعظم التدابير التي حددتها في الورقة غير الرسمية، والتي تتطابق مع الموقف والنهج اللذين اعتمدهما الفريق العامل فيما يتعلق بموضوع تنشيط أعمال الجمعية العامة. ويتعين إعداد تقييم للتقدم الذي أحرز في عملية تنشيط أعمال الجمعية العامة، التي استهلكت في مطلع التسعينيات، قبل أن يتسنى النظر في اتخاذ مزيد من التدابير في هذا المجال.

ومنذ عام ١٩٩٣، اتخذت الجمعية العامة عدة قرارات تهدف إلى ترشيد أساليب عملها وتحسين كفاءتها. ومن بين هذه القرارات، سمحوا لي أن أذكر على وجه الخصوص بالقرارات ٢٣٣/٤٧ المؤرخ ١٧ آب/أغسطس ١٩٩٣، و ٢٤٦/٤٨ المؤرخ ٢٩ تموز/يوليه ١٩٩٤، و ٢٤١/٥١ المؤرخ ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٧، و ٢٨٥/٥٥ المؤرخ ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، و ٣٠١/٥٧ المؤرخ ١٧ آذار/مارس ٢٠٠٣، وقرارات أخرى عديدة واردة في ورقة المعلومات الأساسية التي عممتها.

إن التدابير المحددة في القرارات السالفة الذكر تشدد أكثر على ترشيد جدول أعمال الجمعية العامة وأساليب عملها وتشدد بدرجة أقل على الجوانب الموضوعية لتنشيط أعمال الجمعية العامة.

والتدابير التي اتخذت لترشيد جدول الأعمال - تجميع البنود في مجموعات ومناقشة بعض المواضيع مرة كل سنتين أو مرة كل ثلاث سنوات - وترشيد أساليب عمل الجمعية العامة ولجانها الرئيسية أسهمت إلى حد ما في جعل الجمعية تعمل على نحو أفضل. بيد أن تأثير هذه التدابير كان

تعزيز دور وسلطة الجمعية العامة وتحسين أساليب عملها، وناقش بعض المقترحات الملموسة الواردة فيها. ولكن نظرا لضيق الوقت، لم يتمكن الفريق العامل من النظر باستفاضة في جميع التدابير المحددة المقترحة من جانبكم. ولذلك فإن حركة عدم الانحياز ستواصل بعناية دراسة المقترحات المقدمة في الورقة غير الرسمية، حتى يجري النظر فيها ضمن سياق المشاورات غير الرسمية التي تعتمرون عقدها في منتصف تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣.

وفي هذه المرحلة من العملية الهادفة إلى تنشيط الجمعية، تود حركة عدم الانحياز أن تسجل ما يلي.

أولا، تعتقد حركة عدم الانحياز أن تعزيز مكتب رئيس الجمعية العامة سيكون تدبيرا هاما لزيادة كفاءة وفعالية الجمعية، ولا يسعنا إلا أن نؤيد تدبير كهذا. ومن شأن مكتب مجهز بما يكفي من الموظفين، أن يوفر الدعم الجوهرى المطلوب للرئيس لتمكينه من الاضطلاع بدور قيادي، وأن يوفر التواصل وذاكرة مؤسسية لمكتب الرئاسة، وأن يشرى المحتوى الجوهرى للمقترحات المنبثقة من مكتب الرئاسة. وسوف توضح حركة عدم الانحياز ذلك، في الوقت المناسب، وتقدم اقتراحا ملموسا في ذلك الصدد.

ثانيا، تؤيد حركة عدم الانحياز المقترحات الهادفة إلى برمجة النظر في بنود جدول الأعمال على مدى عام كامل للدورة، بدلا من تركيزها على فترة من أيلول/سبتمبر إلى كانون الأول/ديسمبر، كما هو الحال في الممارسة الحالية. وإذا أمكن تجميع بنود جدول أعمال الجمعية العامة وفقا لأهميتها وإلحاحيتها، فإن هذا الترتيب يمكن أن يؤدي إلى استخدام العام كله بصورة فعالة. ومن شأن ذلك أن يقلل العبء الملقى على عاتق الوفود الصغيرة ومتوسطة الحجم ويمكنها من المشاركة الفعالة في عملية المفاوضات وفي العدد

وكما أشرتم إليه، سيدي الرئيس، في الورقة غير الرسمية، هناك عدد من التدابير الواردة في القرارات المختلفة، ولا سيما القراران ٢٤١/٥١ و ٢٨٥/٥٥، لم تنفذ بعد. ونقدر الإجراءات التي تم اتخاذها من جانبكم حتى الآن في أعمال بعض تلك التدابير، ونتطلع إلى المزيد من الإجراءات لضمان تنفيذها بالكامل، بما في ذلك التدبير الوارد في الفقرة ١٢ من ملحق القرار ٢٤١/٥١، الذي يتعلق بنظر الجمعية العامة في تقرير مجلس الأمن.

وكجزء من الجهود الهادفة إلى حسم مشكلة التأخر في إصدار الوثائق وأثرها السلبي على عمل الجمعية، اقترح الأمين العام، في تقريره المعنون "زيادة تعزيز الأمم المتحدة: برنامج لإجراء المزيد من التغييرات" (A/57/387)، تدابير محددة لتبسيط إصدار الوثائق، مثل توحيد الوثائق بشأن المواضيع ذات الصلة، ويطالب بأن تكون التقارير أكثر تركيزا وتتضمن توصيات عمل أكثر وضوحا، ومراعاة التقيد بعدد الصفحات المحددة بـ ١٦ صفحة. هذه التدابير، ولا سيما إدماج الوثائق - وبشكل رئيسي تلك التي سيتم النظر فيها من جانب اللجنة الثالثة واللجنة الثانية - سيتم استعراضها في سياق متابعة القرار ٣٠٠/٥٧.

وكان لجميع هذه الإجراءات الهادفة إلى ترشيد إجراءات وأساليب عمل الجمعية العامة أثر إيجابي على أداء عمل الجمعية. ومع ذلك، فإن تنشيطا حقيقيا وأصيلا للجمعية العامة لا يمكن تحقيقه سوى من خلال تدابير إضافية جريئة وابتكارية تتصدى لمشكلة التهميش النسبي للجمعية العامة وعلاقتها مع أجهزة الأمم المتحدة الأخرى، ولا سيما مع مجلس الأمن.

لقد أخذ الفريق العامل التابع لحركة عدم الانحياز، خلال اجتماعه الأخير، بعين الاعتبار المجالين الواسعين اللذين تم تحديدهما في ورقتكم غير الرسمية، سيدي الرئيس، أعني،

الهيئة الرئيسية التداولية والتمثيلية وصانعة السياسات للأمم المتحدة. ونعقد العزم أيضا على أن نتعاون مع الرئيس تعاوننا كاملا وعلى أن نتفاعل مع جميع المجموعات والوفود لتحقيق ذلك الهدف.

السيد بنونيه (المغرب) (تكلم بالفرنسية): أود أن أتكلّم باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين. إنني مسرور لأن أتحدث بعد أخي الجزائري، السفير باعلي، لأننا نأمل أيضا أن ننسق جهودنا مع الرئاسة الماليزية لحركة عدم الانحياز في مهمتنا الهامة الرامية إلى إصلاح الأمم المتحدة.

وأود أن أعتنم هذه الفرصة لأعرب للأمين العام عن التهاني الخالصة باسم مجموعة الـ ٧٧ على كل جهوده لتعزيز برنامج الإصلاح المصمم لإعادة تركيز نشاطات الأمم المتحدة على أولياتها التي نحن، الدول الأعضاء، أرسيناها في إعلان الألفية وفي المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي عقدتها الأمم المتحدة العام الماضي.

الإصلاح هو عملية. هذه العملية تتطلب استراتيجية وأولويات لمواجهة جميع تحديات العولمة. إن التحديات التي تواجهنا في مجموعة الـ ٧٧ هي قبل كل شيء، الحد من الفقر، وكذلك صون السلم والأمن الدوليين، لأن هذين التحديين يعضيان جنباً إلى جنب منسجمان: فلا يمكن أن يكون هناك صون للسلم، بعبارة دقيقة، بدون أمن اقتصادي. إلا أن ذلك يسري أيضا على كل ما نصفه الآن بالتهديدات الجديدة للسلم، ولا سيما على حملة مكافحة الإرهاب الدولي.

هدفنا هو خدمة الإنسانية بشكل أفضل، وتحسين مستوى معيشة الملايين من البشر الذين يعانون من ويلات الفقر والمرض وسائر الآفات المهلكة الأخرى. وهذا هو مبدأ عملنا الجماعي الذي ينبغي أن نسترشد به عندما نتكلم عن

الهائل من الاجتماعات، حيث يشهد المقر في نيويورك أكثر من ٦٠٠٠ اجتماع كل عام.

ثالثا، تؤمن حركة عدم الانحياز بأن للدول الأعضاء دورا هاما تضطلع به في تنفيذ القرارات، ولا سيما الدول التي تقدمها، والتي بوسعها تحمل المزيد من المسؤولية في ذلك الصدد. من ناحية أخرى، هناك بعض القرارات التي لم تنفذ بعد بسبب الافتقار إلى الموارد والمهم في تلك الحالات تخصيص موارد كافية لضمان تنفيذها.

وترحب حركة عدم الانحياز باقتراح الأمين العام لإنشاء فريق رفيع المستوى يُعنى بإصلاح الأجهزة الرئيسية للمنظمة واستعراض فعاليتها واتساقها وتوازن الأدوار والمسؤوليات فيما بينها. إن الشخصيات البارزة التي ستكون أعضاء في هذا الفريق يجب أن تفي بشروط هامة مثل النزاهة العالية، والجدارة والحيادية، ويجب أن تكون على معرفة بالأداء الوظيفي للمنظمة وتعقيدها.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد اكوستا بونينا (هندوراس).

علاوة على ذلك، نؤمن بأنه ينبغي للفريق أن يراعي أيضا ما تم إنجازه حتى الآن في العمليات المختلفة للإصلاح المؤسسي. وتعتقد المجموعة أن عملية التنشيط الحالية، وأية عملية قد نشارك فيها بالنسبة لإصلاح مجلس الأمن، ينبغي أن تتفق في مرحلة ما مع العملية الجديدة التي أطلقها الأمين العام.

تلك كانت بعض الأفكار التي أردنا أن نتشاورها في هذه المرحلة. ولا يزال الفريق العامل التابع لحركة عدم الانحياز ينظر في مقترحات أخرى ويعمل من أجلها. إنني أعتزم أن أقدم إلى الرئيس وإلى عموم الأعضاء في الأسابيع القادمة بعض المقترحات الملموسة التي يحدونا الأمل أن تعزز كفاءة عمل الجمعية العامة وتعزز دورها السياسي بوصفها

إطار نهج متسق. ويجب أن توجه كل الجهود نحو الأهداف التي وضعها رؤساء الدول أو الحكومات خلال المناقشة العامة لدورة الجمعية هذه، ضمانا للمشاركة البناءة من ذوي الخبرة والإرادة السياسية. وقد أعربت كل الأطراف المعنية بالعلاقات الدولية عن دعمها لهذا الإصلاح اقتناعا منها بأن وجود منظمة أكثر فعالية وأفضل تكيفا مع الظروف السائدة في عالم ما بعد الحرب الباردة يعود بالفائدة على كل أعضاء أسرة الأمم، بغض النظر عن الحجم أو الدين أو الثقافة.

لقد أنشئت مجموعة الـ ٧٧ والصين في الستينات للعمل الجماعي من أجل إضفاء الطابع الديمقراطي على العلاقات الدولية من خلال التخلص من التباينات الرئيسية التي تشيع الانقسام بين أعضاء المجتمع الدولي. وما فتئ تعزيز فعالية الأمم المتحدة يشكل جزءا من أولوياتنا. وينبغي أن يسمح لنا ذلك بأن نعمل بشكل أفضل من أجل خفض معدلات الفقر والتخلص من المشاكل الاجتماعية الأكثر خطورة.

منذ اعتماد إعلان الألفية لم نأل جهدا من أجل عقد مؤتمرات دولية رئيسية بشأن التنمية المستدامة أو تمويل التنمية أو التجارة الدولية. وهذا العام، وبفضل جهود الجميع، نجحنا في اتخاذ القرار ٢٧٠/٥٧ بآء بشأن التنفيذ والمتابعة المتكاملين لنتائج تلك المؤتمرات الرئيسية، بغية تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

ويعني القرار ٢٧٠/٥٧ بآء أنه يمكن للجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يضطلعوا بدور في رصد ومتابعة التنفيذ وفي اتخاذ الإجراءات اللازمة للتكيف. وتحقيقا لتلك الغاية، ينبغي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يكون أكثر نشاطا في تنسيق أنشطة الوكالات المتخصصة وتعزيز التعاون مع مؤسسات بريتون وودز بغية إعطائها الزخم اللازم.

الإصلاح، والذي يجب اتباعه فيما يتعلق بالقيم الأساسية التي واكبت ميلاد الأمم المتحدة.

إننا مقتنعون بأن إصلاح المؤسسات المتعددة الأطراف صار الآن ضروريا أكثر من ذي قبل، بغية تمكين تلك المؤسسات من التكيف في ظل أفضل الظروف الممكنة مع المشاكل والحالات الجديدة التي تواجه العالم الآن. وينبغي أن يواكب هذه الممارسة المشتركة جهد مستدام وعزم حقيقي على تعزيز عملنا الجماعي وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

الإصلاح ليس غاية بذاته. وينبغي أن يكون هدفه الرئيسي تعزيز التعاون الدولي وكفالة تنفيذ الالتزامات المقطوعة خلال المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة، بغرض تمكين البلدان النامية، وبخاصة أشدها فقرا وأقلها نموا، من تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية من أجل الرفاه الاقتصادي والاجتماعي لشعوبها.

ويتطلب تعزيز منظماتنا إصلاحا شاملا لهيكل الهيئات الحكومية الدولية وبرامج وأساليب عملها، وبالدرجة الأولى الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الأمن.

أما فيما يتعلق بمجلس الأمن، وهو الجهاز الذي أنيطت به المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين، فمن الجلي أن الظروف التي أدت إلى الاتفاق على عضويته وطريقة عمله قد تغيرت بصورة عميقة. وعليه، ينبغي أن تكون مسألة إصلاح مجلس الأمن مدرجة في برنامج الاجتماعات بين زعمائنا، كيما يمكنهم رسم الخطوط العريضة للإصلاحات، على أن نقوم ببلورتها في نيويورك فيما بعد ووضعها في سياق ميثاق مصلح.

وتنشيط الجمعية العامة هو لب الإصلاح اللازم للأمم المتحدة. ويمكن أن يتم ذلك على مراحل، ولكن في

الصدد، فإن دراسة مستقبل لجنة البرنامج والتنسيق ينبغي أن تضي قدما حتى يتسنى تنفيذ مهام اللجنة فعلا.

وكما قلت من فوري، سيكون من المفيد تمديد عمل الجمعية العامة على مدار العام كله حتى يمكننا التركيز على أنشطتنا المختلفة بطريقة تسمح بتسليط الأضواء على تلك الأنشطة قدر الإمكان. فالعمل بشأن تنشيط الأمم المتحدة وإصلاحها، والذي بدأ بالفعل، ينبغي أن يستمر بالتأكيد خلال العام القادم، دونما انتظار لتقرير فريق الشخصيات البارزة الذي يعتزم الأمين العام إنشائه.

وتولي مجموعة الـ ٧٧ والصين أهمية كبيرة للإعداد للاجتماع الرفيع المستوى المقرر عقده خلال عام ٢٠٠٥ بشأن التنفيذ والمتابعة المنسقين للأهداف الإنمائية للألفية، على النحو الوارد في القرار ٥٧/٢٧٠ بـ. ونأمل أن يعطي مؤتمر قمة عام ٢٠٠٥ زحما للمسائل الإنمائية المعروضة على الجمعية العامة. وبغية تحقيق تلك الغاية ينبغي الإعداد لمؤتمر القمة بالروح المهنية اللازمة خلال العام المقبل. وقد تقوم الحاجة إلى تشكيل لجنة تحضيرية لضمان نجاح مؤتمر القمة لعام ٢٠٠٥، الذي سيوفر، بالنسبة لنا، بوصفنا بلدا ناميا، محفزا هاما.

وتعتزم مجموعة الـ ٧٧ والصين أن تمنح الرئاسة كل التعاون الضروري للتحقيق المبكر لنتائج ملموسة لأننا نعتقد أن هذا هو أفضل سبيل لبداية الإصلاح الدينامي المنشود كثيرا.

السيد بالاريزو (بيرو) (تكلم بالإسبانية): إنه لشرف عظيم لي أن أتكلم بالنيابة عن الدول الأعضاء الـ ١٩ في مجموعة ريو: وهي الأرجنتين، وإكوادور، وأورغواي، وباراغواي، والبرازيل، وبنما، وبوليفيا، والجمهورية الدومينيكية، والسلفادور، وشيلي، وغواتيمالا،

إن تكوين المجلس الاقتصادي والاجتماعي، فيما يتصل بزيادة فعاليته، أمر ينبغي أن يكون موضوعا لتحليل متعمق. ونأمل أن يتم هذا التحليل في أسرع وقت ممكن. وفضلا عن ذلك، من الأهمية بمكان أن تكون الجمعية العامة في انعقاد طوال العام وأن تستجيب للاقتراحات المقدمة من أي جهة في العالم، سواء مباشرة أو من خلال المجلس الاقتصادي والاجتماعي، كيما تُعد الدراسات ويتم الرد على تحديات العولمة بصورة فورية. وعلى نفس المنوال، يجب تعزيز دور وحضور رئاسة الجمعية العامة وتوفير موارد كافية لها بغية تحقيق تلك الغاية.

وينبغي أن يكون بمقدور الجمعية العامة أن تنشئ أفرقة مواضيعية حينما تطرأ مسائل لا بد من اتخاذ موقف حيالها. ويمكن لأعضاء هذه الأفرقة، إن كانت أبواب عضويتها مفتوحة، أن يعملوا في إطار المراعاة الكاملة للشفافية. وبهذه الطريقة تعاملنا بشكل جيد هذا العام في الفريق العامل المخصص المفتوح باب العضوية المعني بالتنفيذ والمتابعة المتكاملين والمنسقين لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي عقدها الأمم المتحدة.

ومجموعة الـ ٧٧ والصين ستؤيد كل المبادرات الرامية إلى تحسين الفعالية والرؤية في عمل الجمعية العامة. ونعتقد أن بمقدور الجمعية هذه أن تحسن استخدام سلطتها لصنع القرارات فيما يتصل بشؤون الميزانية، وهي السلطة المناطة بها بموجب المادة ١٧ من الميثاق. وعلينا أن نواصل الإصلاح المتصل بالميزانية والشؤون المالية بالطريقة التي حددها القرار ٥٧/٣٠٠. وهذا يعني أنه يتعين توفير الموارد اللازمة للجمعية العامة لتحديد الخيارات الاستراتيجية واتخاذ القرار بشأن الأولويات حينما تدخل في ممارسة خاصة بالميزانية. ولا يمكن أن تكون هذه الممارسة فنية فحسب، ولا يمكن أن تتم في إطار اللجنة الخامسة وحدها. وفي هذا

أولا، فيما يتعلق بتعزيز سلطة الجمعية العامة ودورها، فإن ميثاق الأمم المتحدة يخول الجمعية العامة طائفة واسعة من الوظائف والسلطات بغية التصدي لجميع المسائل المتصلة لا بالتعاون من أجل التنمية فحسب وإنما أيضا بصون السلام والأمن الدوليين. وبالتالي، ترى مجموعة ريو أن الجمعية العامة، بوصفها الهيئة الأكثر ديمقراطية وتمثيلا، يجب أن تكون لديها القدرات للرد بشكل مناسب على المسائل ذات الإلحاح الأكبر والأهمية للمجتمع الدولي وللمعالجة هذه المسائل.

ولتحقيق تلك الغاية، من الجوهرى تعزيز دور رئيس الجمعية العامة، من خلال العمل المنسق والمدعوم والمتوازن لمكتب الجمعية. وذلك يعني أن القدرات على اتخاذ المبادرة والعمل ينبغي ألا تقف على الأشخاص بمحد ذاتهم ولكن وفقا لهيكل رسمي للعمل يستند إلى أحكام واضحة.

ومن اللوازم الأساسية أن تلقى تلك الآلية للإدارة الدعم المالى والتقني الضروري من الأمانة العامة، بما في ذلك تعيين موظفين دائمين مما يعزز مزاياهم الكبيرة بسبب اتصالهم مع الأمانة العامة وذاكرتهم الجماعية للدروس المستفادة من عمل كل دورة.

وبالإضافة إلى ذلك، لا بد من الامتثال لأحكام القرار ٢٤١/٥١؛ فالقرار يطلب إلى الجمعية العامة أن تعد وثيقة تتضمن استخلاصات واقتراحات وتوصيات على أساس تجربتها من أجل تبسيط وترشيد عمل المكتب في الدورة التالية.

ولكي تكون الجمعية العامة على صلة بالواقع، فلا بد أن تتمكن من ترتيب أولويات المسائل الرئيسية في وقت معين، بإيلائها الاهتمام الواجب. ولا يعني ذلك تقسيم جدول الأعمال إلى بنود من الدرجة الأولى وبنود من

وغيانا، وفنزويلا، ونيكاراغوا، وكوستاريكا، وكولومبيا، والمكسيك، وهندوراس، وبلدي بيرو.

وتؤكد مجموعة ريو من جديد مساندتها الكاملة وتعاونها في الجهد الرامى إلى تنشيط عمل الجمعية العامة. وترحب المجموعة، أيضا، بالوثيقة الهامة التي قدمت، والتي تتفق معها مجموعة ريو في العديد من المجالات. ونحن، مثل رئيس الجمعية العامة، نؤمن بأن هذه لحظة مناسبة لتعزيز دور الجمعية العامة وأنها ينبغي ألا تهدر لأن تلك الفرص لا تتكرر دائما.

ويجدونا الأمل أن يكون إصلاح الجمعية العامة جريئا ومتسقا على حد سواء، جريئا في عدم التهرب من المسائل الأصعب ومتسقا في ضمان تعزيز تعددية الأطراف في المنظمة، وخاصة بتأكيد مقدرة الجمعية العامة على القيام بشكل كامل بوظائفها الموكلة إليها بموجب الميثاق.

ولقد قرر رؤساء دول وحكومات مجموعة ريو مؤخرا، في مؤتمر القمة الذي عقد في كسكو في أيار/مايو الماضي، توظيف القدرات الكاملة لبلداتهم لتشجيع تعزيز النظام المتعدد الأطراف القائم على أساس القانون الدولي والميثاق. وصمموا على أن تضطلع الجمعية العامة بدور أساسي في تلك المهمة.

وقد عقدت مجموعة ريو عزمها على تقديم إسهامها في استعادة الجمعية العامة لقيادتها السياسية الفعالة لأنشطة المنظمة، مع قدرات حقيقية للعمل والهدف، وهو ما سلّمت به جميع الدول الأعضاء في المنظمة في إعلان الألفية.

وفي ذلك الإطار، أود أن أعرض بالنيابة عن مجموعة ريو بعض الاقتراحات لتنشيط الجمعية العامة في إطار المجموعتين اللتين عرضهما الرئيس.

إن كثرة الجلسات الرسمية وغير الرسمية والأفرقة وعروض التقارير والمفاوضات الموازية تمنع التناول الفعال والمستدام للبنود المدرجة في جدول الأعمال. وقد ذكرنا الرئيس بأنه، بغية تعزيز دور الجمعية العامة، لا بد من اشتراك جميع البلدان في جلساتها. وذلك مستحيل تقريبا، في ضوء عبء العمل الحالي. وهذه الحالة تستعصي على الإفهام لأن طول مدة كل دورة للجمعية العامة هو عام ميلادي واحد - وهو الوقت الضروري لتغطية جميع البنود المدرجة في جدول الأعمال بطريقة أكثر اتساقا ونظاما وشمولا.

وفضلا عن ذلك، تؤمن مجموعة ريو بأنه لا بد أن تبدأ كل من اللجان الرئيسية عملية للإصلاح حتى تنجز عملها على أكمل وجه. وينبغي أن يشمل هذا استعراض جداول أعمالها، وعدد قراراتها وتوزيع مهامها خلال العام. ويجب أيضا تحسين المشاورات والتنسيق بين اللجان التي تتناول بنودا مشتركة بغية تجنب ازدواجية الجهود. وينبغي تعزيز أعمال الهيئات الأخرى، مثل اللجنة الرابعة، بإضافة بنود جديدة، بما في ذلك بعض البنود التي يُنظر فيها في جلسات عامة.

وفيما يتعلق بالمناقشة التي بدأت بالفعل في اللجنة الأولى، ترى مجموعة ريو أنه يجب على تلك اللجنة أن تعزز أعمالها في مجال نزع السلاح والأمن الدولي من خلال الاستخدام الفعال للسلطات والمهام التي أناطها الميثاق بالجمعية العامة. علاوة على ذلك، ترى مجموعة ريو أنه يجب على اللجنة الأولى أن تقدم إسهاما أكبر للتعاون الدولي في المجال السياسي.

ويجب أن نفكر مليا في عملية صنع القرار الحالية في الجمعية العامة. والقاعدة التي يجب أن نسترشد بها هي تحقيق أكبر قاسم مشترك وأكبر درجة من التعاون من جميع

الدرجة الثانية، بل مجرد تحديد اهتمامات المجتمع الدولي في وقت معين من أجل تحقيق نتائج ملموسة في الوقت المناسب.

وتؤيد مجموعة ريو أيضا الاقتراح بأن تنشئ إدارة شؤون الإعلام خطة عمل للنشر الأفضل لنتائج عمل الجمعية العامة. وسيقتضي ذلك تحسين نوعية وأهمية التوصيات والاستنتاجات المعتمدة.

ومن الضروري الامتثال لمختلف قرارات الجمعية العامة التي تطلب إلى رئيس الجمعية العامة إعداد تقييم للمناقشة في الجلسات المكرسة لتقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة، فضلا عن الجلسات المكرسة لتقرير مجلس الأمن. وينبغي لذلك التقييم أن ينظر أيضا فيما إذا كان مطلوبا من الجمعية العامة إجراء فحص أكثر شمولا لتلك التقارير، بما في ذلك من خلال المشاورات غير الرسمية. وينبغي أن يتضمن تقييم الرئيس أيضا اقتراحات بشأن سبل تيسير مناقشة أكثر تعمقا لتلك البنود، كما هو مبين في القرارين ٢٦٤/٤٨ و ٢٤١/٥١.

وبالنسبة للمجموعة الثانية، المتعلقة بأساليب عمل الجمعية العامة، ترى مجموعة ريو أنه لا بد من الاستمرار في الجهود الرامية إلى تبسيط جدول الأعمال، بدءا بانتقاء المسائل ذات الأولوية، الذي يمكن أن يقوم به رئيس الجمعية العامة والمكتب. ولا يعني ذلك بالضرورة إزالة بنود من جدول الأعمال الحالي وإنما البت في البنود التي ينبغي معالجتها في وقت محدد.

وتتفق مجموعة ريو على الحاجة إلى وضع جدول زمني للجلسات من أجل تفادي تركيز معظم عمل اللجان الرئيسية والجلسات العامة للجمعية العامة في ثلاثة أشهر فقط.

تعرب مجموعة ريو عن ارتياحها للجهود المبذولة لتنفيذ القرار ٣٠٠/٥٧، خاصة فيما يتعلق بإصلاح الميزانية. وفي هذا الصدد، ترحب مجموعة ريو باقتراح الأمين العام وضع خطة متوسطة الأجل أقصر وأكثر استراتيجية وتراعي التوجهات الناشئة والتحديات الجديدة التي تواجهها المنظمة، ولا تستبعد الأولويات التي تحددها الدول الأعضاء.

وفيما يتعلق بمشروع الميزانية، ترى مجموعة ريو أن من الجدي لها أن تكون رؤية واسعة للتغييرات البرنامجية الرئيسية والتغيرات والمتطلبات من الموارد الناشئة عن تلك التغييرات. وترى أيضا أن من الضروري تعزيز مهام الرصد والتقييم من خلال لجنة البرنامج والتنسيق، لتحديد الأهمية المستمرة لأعمال المنظمة وكفاءة تلك الأعمال وتأثيرها. وستعمل المجموعة بروح بناءة أثناء المناقشة الحكومية الدولية في اللجنة الخامسة.

أخيرا، ستواصل بلداننا مشاركتها بنشاط في المناقشات والمفاوضات في الجمعية العامة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ولجنة حقوق الإنسان من أجل ضمان التنفيذ الكامل لهدف تعزيز المنظمة.

السيد ليمون (سورينام) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الدول الـ ١٤ الأعضاء في الجماعة الكاريبية الأعضاء في الأمم المتحدة، وهي أنتيغوا وبربودا، وبربادوس، وبليز، وترينيداد وتوباغو، وجامايكا، وجزر البهاما، ودومينيكا، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، وسانت كيتس ونيفس، وسانت لوسيا، وغرينادا، وغيانا، وهايي، وبلدي سورينام.

نشكر الرئيس على عقد هذه الجلسة، ونشكره أكثر على نهجه تجاه قضية تنشيط أعمال الجمعية العامة. فطرح هذه المسألة على الجمعية في هذه المرحلة من

الدول الأعضاء. إن قاعدة توافق الآراء هامة جدا، ولكن يجب ألا تصبح أداة لعرقلة النظر في المسائل التي يمكن أن تكون حيوية لأغلبية كبيرة من الدول الأعضاء وعرقلة تعزيزها.

ولكن الأمر الأهم هو تنفيذ القرارات التي تتخذها الجمعية العامة. فيجب أن نضمن التنفيذ الكامل للقرارات التي تتخذها الجمعية العامة.

وهنا تستطيع الأمانة العامة أن تساعدنا. وربما يمكن للأمانة العامة، في مستهل كل دورة، أن تقدم تقريرا وافييا عن القرارات التي لم تُنفذ. وسيكون مجديا أيضا أن نتلقى تقييما من الأمانة العامة لأسباب عدم تنفيذ تلك القرارات.

وإن كان من الخطأ امتناع الدول عن تنفيذ توصيات قرارات الجمعية، فمن الأصعب تبرير عدم تنفيذ الأمانة العامة وهيئات أخرى متعددة الأطراف تابعة للمنظمة لأحكام القرارات التي تنطبق عليها. ومن شأن دراسة من هذا النوع أن تسمح لنا أيضا بالنظر فيما إذا كانت تلك القرارات قابلة للتنفيذ، وفي اعتماد تدابير للتصدي لتلك المشكلة. ومن الأهمية أيضا أن نشجع على تقديم مشاريع قرارات قصيرة وموجزة، تستند أساسا إلى عناصر جديدة.

ونعتقد بأن من الأهمية القصوى أن نعد موجزا يرصد من بين المقترحات العديدة المطروحة مقترحات موضوعية محددة يمكن أن تنال تأييد أغلبية الدول. وسيسمح ذلك بتطوير هذه العملية. وتأمل مجموعة ريو أن تواصل مشاركتها في هذا الجهد الهام لتنشيط الجمعية العامة، الذي يقوده الرئيس ونشارك نحن فيه بحماس.

وتولي مجموعة ريو أيضا اهتماما كبيرا لعملية تعزيز المنظمة، التي استهلها الأمين العام. وفي هذا الصدد،

وتؤيد الجماعة الكاريبية الاقتراح الذي قدمه الرئيس، الذي يقسم قضية التنشيط إلى مجموعتين - تتعلق إحداها بتعزيز سلطة ودور الجمعية العامة، وتتعلق الأخرى بتحسين أساليب عمل الجمعية العامة.

ولقد تم طرح عدد من الأفكار بشأن تحسين أساليب عمل الجمعية العامة. وبالنسبة للجماعة الكاريبية، ينبغي لهذه التحسينات أن تفضي إلى مناقشات أكثر جوهرية، ومباحثات أكثر تفاعلية، وإلى المزيد من التنفيذ. ونحن ندرك شواغل الذين يقلقهم إمكانية استخدام إصلاح أساليب العمل في تهميش قضايا أقل أهمية بالنسبة لبعض الوفود المؤثرة. إن الجماعة الكاريبية ستظل متيقظة لضمان عدم تهميش القضايا الهامة، ولكننا ندرك أيضا الحاجة إلى المرونة لإيجاد أرضية مشتركة في تنفيذ ولايتنا.

إننا نؤمن بأن تحسين أعمالنا وضمان تحقيقنا لنتائج مهمة ملموسة يمثلان إسهاما كبيرا في تعزيز سلطة الجمعية العامة ودورها. وإن النتائج المهمة للموسسة ستترجم إلى فوائد لمن نخدمهم.

تعتقد الجماعة الكاريبية أن هناك مكونا على نفس القدر من الأهمية في عملية إعادة التنشيط ألا وهو تعزيز مكتب رئيس الجمعية العامة. ويجب أن تتوافر لدى الرئيس الموارد لتنفيذ الولاية التي عهد إليه بها الميثاق، فضلا عن تلك الناشئة من مداورات هذه الهيئة. ويجب أيضا أن يزود الرئيس بالموارد التي تتيح له حمل رسالة الجمعية إلى خارج جدران هذه القاعة. وتتطلع الجماعة الكاريبية إلى العمل معه بشأن هذه المسألة البالغة الأهمية. ونحن نعرب هنا عن استعدادنا للاستجابة لجميع المقترحات البناءة.

لقد استمر هذا الحديث بشأن الإصلاح والإنعاش مدة تزيد على العقد. وقد أعربنا بكل طريقة ممكنة عن تفهمنا للحاجة إلى الإصلاح، بل إلى التغيير. ومع ذلك، ظل

الدورة الثامنة والخمسين لم يجعله يُظهر التزامه بهذه القضية فحسب بل أيضا تصميمه على رفع هذه القضية إلى مستوى ملموس داخل الجمعية. وترحب الجماعة الكاريبية بمبادرته وقيادته وهي ملتزمة بشكل لا لبس فيه بالعمل على تحقيق تقدم مجد في هذه العملية الجارية منذ عقد.

إن التزامنا بتنشيط الجمعية العامة يجد صدق له، لا في النداء العالمي من أجل التغيير بين مجتمع الدبلوماسيين والمفكرين فحسب، ولا في أكثر من ١٥٠ بيانا صدرت عن رؤساء دولنا أو حكوماتنا أو وزراء خارجيتنا فحسب، الذين أكدوا من هذه المنصة نفسها على الحاجة إلى إصلاح وتنشيط منظمنا، رغم أن ذلك في حد ذاته ولاية واضحة.

إن الدعوة من أجل الإصلاح تنشق من شعوب العالم، التي تشعر بشكل متزايد بأننا، نحن المناطة بهم مهمة تمثيل احتياجاتها، قد أخفقنا في جعل الأمم المتحدة أداة أكثر فعالية لمتابعة معركة التنمية لجميع شعوب العالم؛ ومتابعة المعركة ضد الفقر والجهل والمرض؛ والمعركة ضد الظلم والعنف والإرهاب والجريمة؛ والمعركة ضد تردّي وخراب بيتنا المشترك، تمشيا مع التزاماتنا في إعلان الألفية. هذه ولاية واضحة. فما الذي يمنعنا من الاستجابة لتلك الدعوة؟ لقد آن أوان الابتعاد عن مجرد توجيه الدعوات البلاغية من أجل الإصلاح، والإقدام أخيرا على اتخاذ الإجراءات اللازمة.

يجب أن يكون إجراؤنا الأول توكيد الموقف بأن الجمعية العامة هي جهاز الأمم المتحدة الأول، لأن الجمعية هي التي بُد فيها عالمية المنظمة. والجمعية العامة وحدها هي التي تستطيع أن تتكلم باسم جميع شعوب العالم.

وأود في هذا المقام أن أطرح - في إطار من الشفافية - بعض النقاط العامة التي قد تساهم في تحديد النهج الإصلاحي المرغوب.

أولاً، يجب أن نتفق جميعاً على أن إصلاح الأمم المتحدة مؤسسياً تحكمه عوامل عدة، بعضها مقوض لمدى الإصلاح ذاته وإمكاناته، باعتبار أن عملية الإصلاح على كافة الأصعدة عملية سياسية في الأساس، وهي تهدف إلى تدعيم سلطات الجمعية العامة وتوسيع رقعة المشاركة من جانب الدول الأعضاء في صياغة أهداف المنظمة وقراراتها على المستويات المختلفة، بما فيها حفظ السلم والأمن الدولي ودعم دور المنظمة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في مختلف ربوع العالم، بما يحقق مصالحنا المشتركة جميعاً. ومن ثم، يجب علينا أن نعي أن التناول الإصلاحي القائم على أساس التعامل مع الإجراءات، وربما ترشيدها بعض منها يفتقره على أهميته إلى الكفاية ولا يحقق النتيجة المأمولة.

وإذا كانت هذه نقطة الانطلاق، فيجب أن نوضح أن هناك تبايناً شديداً في المواقف بين أولئك الذين يرغبون في إجراء إصلاحات جذرية تتطلب في عدة مجالات مهمة منها تعديلاً في الميثاق سواء بالحذف أو الإضافة، وأولئك الذين يرون إبقاء الوضع على ما هو عليه، وأن يقتصر دور الأمم المتحدة على مهام إنسانية الطابع، لا تفني، على أهميتها بتطلعات الشعوب واحتياجات التنظيم الدولي في الوقت الراهن. فعلى سبيل المثال، لا تزال الأمم المتحدة بعيدة كل البعد عن تأدية الدور السياسي الرائد في أزمات محتدمة معينة أو في النظام الاقتصادي العالمي الذي تحكمه أطر مقتصرة على الصفاة.

وهنا أتصور أهمية أن ينظر البعض منا بدقة في مسألة قرارات الجمعية العامة وسلطاتها في إطار "الاتحاد من أجل

مستوى أنشطتنا التي تستهدف تحقيق التغيير بطيئاً في أحسن الحالات. ومثلما ذكر رئيس وزراء جامايكا الرايت أونرابل ب. ج. باترسون، فإن علينا إعادة الحياة إلى سلطات الجمعية العامة وتأكيد دورها بوصفها الجهاز الأساسي للأمم المتحدة. فلتتحرك بدءاً من الآن.

السيد النجار (مصر): لا يوجد لدى أحد منا في هذه القاعة شك حول ضرورة الإصلاح والحاجة الملحة إليه، وهو ما أثبتته الأحداث والأزمات التي شهدتها العالم مؤخراً. وما عكسته من تقاعس التنظيم الدولي في عمومها عن الاضطلاع بمهامه بصورة فعالة تكفل حماية الأسس التي قام عليها هذا النظام وتتيح له مواجهة التهديدات الجديدة التي يتعرض لها.

لقد تعددت مبادرات الإصلاح وآفاقها فمن إعادة تنشيط الجمعية العامة، إلى إصلاح وتوسيع مجلس الأمن، إلى دعم دور ومهمة المجلس الاقتصادي والاجتماعي، إلى إعادة النظر في دور مجلس الوصاية، إلى تعزيز الأمم المتحدة إدارياً ومؤسسياً وتقوية دور منصب الأمين العام وتفريغ أي فرص لأوضاع قد تضغط عليه أو على قراراته.

وفي تقديرنا، إن عملية الإصلاح في مجالها المتعددة لا يمكن أن تكون إلا عملية شمولية متكاملة، وذلك، من جانب، في ضوء وحدة الهدف المتمثل في زيادة كفاءة وفاعلية المنظمة الدولية في المجالات كافة وتعميق مشاركة الدول الأعضاء جميعها في عملية اتخاذ القرار، وأيضاً اتساع الأجندة الدولية وتداخلها وتشابكها، من جانب آخر. من هنا نتصور أن تنطلق هذه العملية من ركيزة أساسية تكمن في البعد عن الانتقائية عند تحديد مجالات الإصلاح أو وتيرته. وهذا بدوره يتطلب قدراً من المصارحة والمكاشفة حول وقائع الوضع الدولي القائم حالياً دون تشاؤم غير مبرر أو طموح مفرط غير مؤسس.

وإمكانات التوصل إلى توافق حول بعض المقترحات المطروحة أمامها.

كما أود أن أشير إلى أن مداولات الجمعية العامة حول إعادة تنشيط دورها وترشيد عملها وعمل لجانها، تتم حاليا بالتوازي مع قيام عدة لجان بالنظر في ذات المسائل كل على حدة، بعيدا عن رؤية موحدة ترشدها.

من هنا أقترح عليكم أن تأخذوا دور القيادة في إعداد برنامج عمل واضح ووفق إطار زمني محدد، يتناول الدورة الحالية والدورة القادمة وصولا إلى الدورة الستين للجمعية العامة، بحيث يتم استخدام الوقت المتاح لنا بفاعلية أكبر، ونتلافى الازدواجية في العمل، وتكون هناك محطات واضحة خلال كل دورة تتضمن أهدافا محددة وقابلة للتحقيق. كما تبرز ضرورة وأهمية إيجاد آلية مناسبة للربط بين عمل الفريق رفيع المستوى المشار إليه وبين عملنا في الجمعية العامة في ذات المجال. وكان وفد بلادي قد اقترح أن تتولوا، كرئيس لتلك الدورة، هذه المهمة الحيوية.

أخيرا، وبالنسبة لتعزيز الأمم المتحدة ومتابعة تنفيذ قرار الجمعية العامة ٣٠٠/٥٧، أود أن أشير إلى أنه لا يزال هناك غموض يكتنف المقترحات المطروحة لتطوير عملية إقرار الميزانية البرنامجية للأمم المتحدة، وأيضا بالنسبة لدور الأطر الحكومية متعددة الأطراف في هذه العملية عبر مراحلها المختلفة. وهنا أود التأكيد على الأهمية التي توليها مصر، مثلها في ذلك مثل عدد كبير من الدول النامية، للتخطيط متوسط الأجل للمنظمة الدولية. ففي التقدير أنه بدون مثل هذا التخطيط سيكون من الصعب علينا تحديد الأولويات ومدى تحقيقها، وتقييم ما تم تحقيقه بالفعل من تقدم فيها. وأعود مرة أخرى لأكرر التأكيد على أهمية النظر في هذه المسألة بشمولية تتناول مراحلها العديدة في تكامل، من أجل التعرف على مكان ضعفها واقتراح العلاج لها.

السلم“ وما يمكن الاستفادة منه في هذه الظروف الصعبة التي اهترت أثناءها ثقة الشعوب في هذه المنظمة.

وأخيرا أنه، كان دور مجلس الأمن - صاحب المسؤولية الرئيسية بموجب الميثاق في مجال حفظ السلم والأمن الدوليين - مقوضا في هذا الشأن على النحو الذي عكسه الكثير من الأحداث، وتم ابتسار دوره ليكون مجرد إصلاح سياسات لم يشارك في رسمها، فالسؤال هو هل مجرد توسيع المجلس كاف لزيادة فاعليته وكفاءته؟ وإذا كان الرد بالإيجاب، فما هي إمكانية هذا التوسيع ومداه؟ وهل سيتم بحيث يعكس الحقائق الموجودة على أرض الواقع السياسي الدولي دون استثناء، أم سيتم ذلك في انتقائية ليعكس فقط جزءا من تلك التطورات؟

ثانيا، أن مبادرات الإصلاح المطروحة أمامنا كثيرة ومتعددة ومتشابكة. ويصح لنا أن نقول إن الإصلاح ومبادراته تحتاج إلى ترشيد. فهناك عدة مسيرات متوازية تجري حاليا لبحث نفس الموضوع، وكذلك، فهناك مسيرات أخرى تبحث أجزاء من الكل المشكّل لبعض مجالات الإصلاح، وكأن كلا منها جزيرة منعزلة بذاتها.

وهنا أشير إلى مداولات الجمعية العامة ذاتها حول موضوع إعادة تنشيطها وتحقيق حيوية دورها. وبالتوازي، فهناك الفريق الرفيع المستوى الذي اقترحه الأمين العام في الكلمة التي ألقاها يوم ٢٣ أيلول/سبتمبر الماضي، وهي المبادرة التي دعمتها مصر. ذلك الفريق سيتناول نفس المسألة في سياق المسائل الأخرى التي سيتعرض لها، وسيقوم بطرح تقرير عن أعماله يقدمه الأمين العام في الدورة التاسعة والخمسين للجمعية العامة. من ثم، فستعود الجمعية العامة إلى النظر في ما ستسفر عنه مداولات الفريق، مما يطرح سؤالا حول هدف مداولات الدورة الحالية في هذا الشأن

ويعتقد الاتحاد الأوروبي أيضا أن عملية الإصلاح ينبغي أن تشمل السياسات العامة الرئيسية التي تنتهجها الأمم المتحدة، حتى تكون أكثر فعالية في مواجهة التحديات العالمية الجديدة والناشئة. وفي هذا الصدد، يواصل الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء العمل من أجل تعزيز التماسك والاتساق في الأعمال الجماعية التي نضطلع بها في هيئات الأمم المتحدة الرئيسية، لكفالة مزيد من الاحترام للقرارات المتعددة الأطراف، ومزيد من التصميم في تنفيذها. وبينما ينبغي مواصلة تطوير التحسينات التي أدخلت مؤخرا على أساليب عمل مجلس الأمن، فهناك حاجة إلى إصلاح شامل يجعل المجلس أكثر تمثيلا وأكثر فعالية وأكثر ديمقراطية.

وفيما يتعلق بتنشيط أعمال الجمعية العامة، يود الاتحاد الأوروبي أن يعرب عن تقديره لقيادة والتزام السيد هنت في توجيهه عملية التنشيط. ونرحب بالورقة غير الوثائقية التي تقدم بها مؤخرا باعتبارها أساسا ممتازا لإحراز تقدم حقيقي أثناء هذه الدورة للجمعية العامة. ونحن نشاطره آراءه سواء بشأن المضمون أو بشأن العملية ذاتها، وتسعدنا الاستجابة الإيجابية التي حظيت بها أثناء المشاورات غير الرسمية الأولى التي جرت في الأسبوع الماضي. والاقتراحات تحتاج الآن إلى موالها بالدراسة بغية اتخاذ قرارات بشأنها بأسرع ما يمكن. وينبغي أن نكون طموحين، وأن نركز في الوقت ذاته على المسائل التي يمكن فيها إحراز تقدم.

ونوافق على اقتراح الرئيس بإجراء مشاورات غير رسمية تجمع المسائل تحت عنوانين: أولا النهوض بسلطة الجمعية العامة ودورها، بما في ذلك استعادة دورها المركزي في النقاش الدولي وصنع القرار؛ وثانيا، تحسين أساليب عملها. ونحن على استعداد، في هذا الإطار، للعمل مع الرئيس من أجل التوصل إلى مقررات محددة تعتمد في هذه الدورة للجمعية العامة.

السيد سباتافورا (إيطاليا) (تكلم بالانكليزية):
يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي، وتؤيد هذا البيان أيضا البلدان المنضمة - إستونيا وبولندا والجمهورية التشيكية وسلوفاكيا وسلوفينيا وقبرص ولاتفيا وليتوانيا ومالطة وهنغاريا، والبلدان المنتسبان تركيا ورومانيا، فضلا عن أيسلندا بلد الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة العضو في المنطقة الاقتصادية الأوروبية.

يرحب الاتحاد الأوروبي بقرار إجراء هذه المناقشة المشتركة، حيث أنها تجمع بين مختلف جوانب العمل المتعلق بإصلاح الأمم المتحدة. ومن خلال المبادرات التي أطلقها الأمين العام وغيره، وبفضل مشاركة رئيس الجمعية العامة شخصيا في هذه العملية تولد إحساس بوجود دفعة قوية مشجعة على مواصلة العمل تحقيقا لمصلحتنا المشتركة في تعزيز الأمم المتحدة. وكانت ردود الفعل الأولية للدول الأعضاء، إيجابية للغاية، وقدمت الدليل على التزامها بالمضي قدما بعملية الإصلاح. وأمامنا الآن طريق مشترك؛ والاتحاد الأوروبي يريد أن يسير فيه جنبا إلى جنب مع الآخرين.

يؤيد الاتحاد الأوروبي العملية التي بدأها الأمين العام. فنحن نريد منظومة أمم متحدة قوية وكفؤة، إيماننا منا بضرورة أن تكون المؤسسات المتعددة الأطراف مواكبة للعصر ومعززة. ونحن مستعدون للإسهام بنشاط في هدف بناء نظام دولي يركز على مؤسسات فعالة متعددة الأطراف يضمها الإطار الأساسي لميثاق الأمم المتحدة، وعلى رؤيانا المشتركة للأمم المتحدة، كما أفصح عنها رؤساء دولنا في إعلان الألفية. ويعرب الاتحاد الأوروبي عن تأييده لإنشاء فريق رفيع المستوى من الشخصيات البارزة، ونتطلع إلى تلقي توصيات من الأمين العام في عام ٢٠٠٤، تستند إلى عمل ذلك الفريق.

إمكانية انتخاب أعضاء المكاتب في وقت مبكر من العام، كما هو الحال الآن بالنسبة لرئيس الجمعية، لتيسير استمرارية العمل والتخطيط له.

خامسا، يجب أن نبلغ الحكومات والوكالات، على نحو أكثر فعالية، بمقررات الجمعية العامة، وأن ننشر معلومات عنها بين عامة الجماهير.

سادسا، علينا أن نعيد النظر في كيفية تحسين أدواتنا في تنفيذ القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة في الماضي بشأن تعزيز كفاءة أساليب العمل.

سابعاً، علينا أن نقيم صلة أوثق بين جدول أعمال الجمعية والتحديات العالمية التي يواجهها العالم الخارجي. وينبغي أن تركز المناقشات في الجلسات العامة وفي اللجان الرئيسية على عدد محدود من القضايا الرئيسية ذات الاهتمام المشترك. وينبغي أن يوفر إعلان الألفية والأهداف الإنمائية للألفية الإطار الشامل في هذا الشأن. ويمكن دعوة شخصيات بارزة من الخارج لإبداء وجهات نظرهم بشأن هذه المسائل. ويمكن أن تهيئ المناقشة العامة الساحة بالتركيز على الموضوعات الرئيسية التي تتفق عليها الدول الأعضاء مسبقاً - بالاعتماد بشكل مثالي على الأولويات التي حددها الأمين العام في تقريره عن أعمال المنظمة.

ويعتقد الاتحاد الأوروبي أيضاً بأن بعض البنود لا تتطلب مناقشة سنوية. والنظر فيها كل عامين أو ثلاثة أعوام من شأنه أن يتيح الفرصة لإجراء مناقشات أعمق وللنظر في بنود موضوعية جديدة. ونحن نرى أن من الممكن وضع أفكار محددة لهذا الغرض، بتوجيه من الرئيس. وينبغي أن تصبح المناقشات أكثر تفاعلاً، على سبيل المثال، باستخدام أشكال مختلفة، مثل الحوارات الرفيعة المستوى والأفرقة، على نحو أكثر تكراراً.

أما النهوض بسلطة ودور الجمعية العامة، فإنه، أولاً، وقبل كل شيء، مسألة تتعلق بالإرادة السياسية. ومسؤوليتنا المشتركة هي أن نهيئ الظروف التي تمكن الجمعية العامة من الوفاء بدورها كما حدده الميثاق. وصحيح أن الجمعية العامة تحتاج إلى إدخال تحسينات في أساليب عملها، ولكن تحسين هذه الأساليب ليس غاية في حد ذاته. بل إنه سيكون الأساس التي تركز عليه جهودنا للنهوض بسلطة الجمعية العامة ودورها، وهو ما ذكرته من قبل. ونود أن نسلط الضوء على الأولويات التالية.

أولاً، يجب أن نعزز دور الرئيس ومكتبه. وقد نستصوب، مثلاً، إعاره موظفين إضافيين بصفة مؤقتة من الأمانة العامة لمكتب الرئيس. ويمكننا أيضاً أن نقترح استكشاف إمكانية تمديد فترة ولاية الرئيس، أود استحداث نظام الرئاسة الثلاثية للاستفادة من الخبرات والتجارب وضمان الاستمرارية.

ثانياً، لا بد من تعزيز دور مكتب الجمعية. ونرحب بالخطوات التمهيدية التي اتخذها الرئيس في هذا الاتجاه. ونتصور أن تكون مؤازرة الرئيس ضمن مهام المكتب. ومن ثم، يمكن أن يكون من بين الأدوار الإضافية المحددة للمكتب، أن يتقدم بتوصيات لتبسيط متطلبات رفع التقارير.

ثالثاً، يجب أن نعمل في اللجان الرئيسية من أجل تعزيز أدائها وتشجيع كل لجنة على إيجاد السبل الكفؤة لتنظيم عملها. وهذه الاقتراحات، بالطبع، ينبغي أن تكون متسقة مع السياق الأوسع لإعادة تنشيط أعمال الجمعية العامة ككل.

رابعاً، علينا أن نظور تفاعلاً بناءً مع مكاتب اللجان الرئيسية وفيما بينها، عن طريق عقد اجتماعات مشتركة لهذه المكاتب، مثلاً، لتحديد مجالات التداخل المحتملة واستعراض برنامج عمل كل منها. ويمكننا أيضاً أن ننظر في

ويجب أن يقوم الرئيس والمكتب بدور قيادي أساسي في تعزيز تلك الأفكار.

ونأمل أن تتناول هذه المناقشة مسائل أوسع، منها، أولاً، ربط عمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي بعمل الجمعية العامة ولجانها الرئيسية في المجال الاقتصادي والاجتماعي؛ وثانياً، تفاعل المجلس مع مجلس الأمن، على سبيل المثال بشأن مسائل ما بعد انتهاء الصراع.

أما بالنسبة إلى تنفيذ اقتراحات الأمين العام بشأن تعزيز الأمم المتحدة فإن الاتحاد الأوروبي يؤيد تمام التأييد قرار الجمعية العامة ٣٠٠٠/٥٧. ونرحب بتحليل الأمين العام بشأن نهج المرحلة الواحدة في المقررات المتعلقة بالميزانية والبرمجة، لتنظيم وثائق الميزانية وخفض تعقد إجراءات الميزانية.

لقد أوضحنا أن الاتحاد الأوروبي يعتقد أن البنية الأساسية لعملية صنع القرار في الجمعية العامة بنية صالحة. ويجب أن تظل عملية صنع القرار شفافة وتمثيلية بالنسبة للعضوية الشاملة، بما يتيح الدراسة التامة لمسائل الميزانية والبرمجة. وفي ذلك الإطار، ينبغي أن نكون مستعدين لإجراء تقييم صريح لمستوى جودة أداء البنى القائمة، حتى نكفل الأداء الكفء للجنة البرنامج والتنسيق، واللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية واللجنة الخامسة. ويمكن تعزيز دور الرصد والتقييم الذي تقوم به لجنة البرنامج والتنسيق بالتوازي مع مساهمة أكثر فعالية في المسائل البرنامجية.

ثمة مسائل هامة مثل فائدة الخطة المتوسطة الأجل ومخطط للميزانية. وهناك عدد من الطرق التي يمكن اتباعها للتوصل إلى النتائج المتفق عليها في هذا الخريف، سواء ضم الخطة المتوسطة الأجل مع الميزانية البرنامجية، كما اقترح البعض، أو موامة الخطة بشكل أكثر فعالية مع مخطط مجدد للميزانية كجزء من إطار استراتيجي ثنائي العنصر. ومن

ينبغي أن تصبح الجمعية العامة ذات توجه عملي بقدر أكبر. وينبغي أن تكون القرارات والمقررات أقصر وأقل تكراراً، وأن تركز على التنفيذ في إطار زمني معين. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن يكون تنفيذ الدول الأعضاء والأمانة العامة وهيئات منظومة الأمم المتحدة الأخرى محل مراقبة أشد. ويثني الاتحاد الأوروبي على الاقتراح الذي يقضي بأن تكون الدول الأعضاء التي تقترح مشروع قرار "نقاط ارتكاز" لمتابعته. وقد تناول زميلي الجزائري بالنيابة عن حركة عدم الانحياز، هذه النقطة، كما فعل آخرون، ونحن نتفق معهم اتفاقاً تاماً.

وبنفس الروح، نؤيد الجهود الرامية إلى تعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي حتى يمكنه أداء دوره باعتباره الآلية المركزية للتنسيق على مستوى المنظومة. وقد أنجز الكثير فعلاً لتحسين أساليب عمله، على سبيل المثال.

وينبغي إيلاء الأولوية لتنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٧٠/٥٧، على وجه الخصوص في المجالات التالية: أولاً، لوضع برنامج عمل قائم على الموضوعات المتشابهة لمتابعة مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية ومؤتمرات القمة، في ضوء إنجاز الأهداف الإنمائية للألفية؛ ثانياً، لاستعراض أساليب عمل اللجان الوظيفية قبل ٢٠٠٥، حتى تسعى على نحو أفضل، إلى متابعة تنفيذ نتائج مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية ومؤتمرات القمة، مع الاعتراف بأنه لا حاجة لوضع نهج موحد لكل اللجان الوظيفية؛ ثالثاً، لزيادة التفاعل مع هيئاتها الفرعية؛ رابعاً، لاستعراض دور الاجتماع السنوي الربيعي وربطه بالحوار الرفيع المستوى الذي يعقد كل عامين، فيما يتعلق بمؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية.

ويرحب الاتحاد الأوروبي بمبادرة رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي بتحفيز التفكير بشأن أداء المجلس.

شأن كل من الطريقتين أن تقرن البرمجة وتحديد الأولويات بالموارد المترتبة عليها، وهو ما ينبغي أن يكون واحدا من الأهداف الأولية لعملية الإصلاح هذه.

كيف يمكن تحريك العملية إلى الأمام؟ إن دعم وتعزيز وإصلاح الأمم المتحدة، باعتبارها المنظمة العالمية الوحيدة، ضروري وعاجل. ونحن نعتقد بأنه ينبغي أن تكون هناك لكفالة استمرارية هذه العملية، استعراضات شاملة منتظمة للتقدم المحرز في تشكيل الإصلاح.

والاتحاد الأوروبي مستعد للعمل من أجل تحسينات أكثر تحديدا لجعل هيئات الأمم المتحدة وسياساتها وعملياتها أكثر كفاءة. ونعلن رغبتنا في التعاون مع عضوية الأمم المتحدة الأوسع، ومواصلة الاتصالات بمجموعات ودول أعضاء أخرى بهدف التوصل إلى نتائج ملموسة بدءا بالدورة الحالية للجمعية العامة.

يجب علينا ألا نؤجل عمل اليوم إلى الغد. والزخم الحالي لن يستمر إلى الأبد. وستكون سنة ٢٠٠٥ مرحلة طبيعية بالنسبة لنا لاستعراض الكثير من عمليات الأمم المتحدة. إننا نؤيد إجراء استعراض شامل في ٢٠٠٥ لمؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية، في الإطار الشامل لإعلان الألفية والأهداف الإنمائية للألفية.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٢٠.